جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق: تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية

إعداد الطالبة:
بخات كلتومة

تحت إشراف الأستاذة:
أ.د: مراح نعيمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتورة جعفري نعيمة.....أستاذة محاضرة _ أ _ جامعة سعيدة.....رئيسا
الدكتورة مراح نعيمة.....أستاذة محاضرة _ أ _ جامعة سعيدة.....مشرفا ومقررا
الدكتورة بن يحي نعيمة..... أستاذة محاضرة _ أ _ جامعة سعيدة.....عضوا مناقشا
الدكتورة مولاي ملياني دلال..... أستاذة محاضرة _ أ _ جامعة سعيدة.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021–2022

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾

سورة الإسراء الآية80

شكر و تقدير

إن الحمد لله نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي جلاله و عظيم سلطانه و نستغفره ونستهديه , من يهده الله فلا مضل له و من يظلل فلا هادي له , و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمدا عبده و رسوله صلى الله عليه و سلم.

أقدم شكري و إمتناني للأستاذة المشرفة لأنها لم تبخل علي بنصحها و متابعتها لمراحل إنجاز هذه المذكرة , كذلك أذكر بالوفاء و التقدير الأستاذة جعفري نعيمة التي لم تدخر جهدا في مساعدتي و توجيهي فوجدتها حاضرة كلما تطلب الأمر .

كما يشرفني أن أتوجه بالشكر و الإمتنان عرفانا مني بفضل أمينة مكتبة كلية الحقوق هرباجي سمية لسعة صدرها و تعاونها و لما قدمته لي من مساعدة .

و خالص شكري و تقديري إلى كل أعضاء اللجنة المحترمة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة والشكر موصول لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة .

ختاما أسأل الله العلي العظيم أن يبارك لهم

S

في عمرهم عملهم مالهم و ولدهم في طاعته عز و جل.

الإهـداء

إلى عنوان الهيبة و الوقار , إلى من غرس فينا جذور العزم و الإصرار , إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أبي الغالي .

إلى من علمتني العزم و الإصرار , إلى العاطفة الصادقة التي أنارت حياتي بكل إخلاص , إلى من شدت بأزري وقت الصعاب , إلى رفيقة دربي التي منحتني الثقة في النفس و القوة أمي الغالية.

إلى النهر المتدفق بالعطاء و الذي أنار لي دروب العلم و حثني على حب العلم و التعلم إلى والدي العزيزين أهدي لهما عملي هذا رمزا للمحبة و الوفاء , كما و أهدي ثمرة نجاحي إلى عائلي الغالية .

قائمة المختصرات

– المختصرات باللغة العربية :

1– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية	ج.ر.ج.ج
2- بدون سنة نشر	ب.س.ن
3- بدون ذكر مصدر	ب.ذ.م
4- الجريدة الرسمية المغربية	ج.ر.م
5- قانون الإجراءات الجزائية	ق.إ.ج
6- قانون العقوبات	ق.ع
7- دينار جزائري	د.ج
8- الطبعة	ط
9- الصفحة	ص

- المختصرات باللغة الإنجليزية :

1- Article	A
2- Nember	n
3- page	p

المقدمة

عرف العالم في الآونة الأخيرة عصرا جديدا من التطور نظرا للتغير الجذري الحادث إذ جرى التعبير عنه بالعديد من المسميات منها على سبيل المثال الثورة التقنية العلمية أو عصر تقنية المعلومات [1], وقد إجتمعت هذه المسميات جميعا في وصف هذه المرحلة التي تتميز بالسيل المتدفق للمعلومات صعبة الفهم سواءا لحجمها أو تنوعها أو حتى لكثافة عرضها , و هذا ما إنعكس إيجابا على الوسائل التقنية خاصة تلك المتصلة بمجال الإعلام و الإتصال .

الإنفجار المعلوماتي الحاصل أثر على مجريات حياة الأفراد و خلق ما يسمى بمجتمع المعلومات , و نجد أن نقاط هذا التحول قد برزت في مجالات عدة أهمها التجارة الإلكترونية التي خطت شوطا كبيرا فيما تعلق بالتعاقد و الدفع الإلكترونيين و كذا التعيلم الإلكتروني و الحكومة الإلكترونية .

هذا التطور رغم آثاره الإيجابية الجمة إلا أنه لم يسلم من وجود نقاط سلبية فيه منها الجرائم الإلكترونية , بحيث تتميز هذه الأخير بمفهوم مختلف عن نظيرتها التقليدية خاصة فيما تعلق بالمسرح الإفراضي للجريمة و كونها جريمة عابرة للحدود , مما يضع العدالة الجنائية أمام تحدي كبير في سبيل القبض على الجاني و هذا ما دفع المشرعين عبر دول العالم إلى وضع نصوص قانونية تجرم هذا النوع من الجريمة في سبيل الحد منها .

[1]– صفاء أوتاني , المحكمة الإلكترونية (المفهوم و التطبيق) , مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية , جامعة دمشق , مجلد 28 , عدد 1 , 2012 , ص 166 .

الجانب الموضوعي للنص التجريمي مهما بلغ تطوره و دقته إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الغاية منه إذا كان جانبه الإجرائي ضعيفا و غير مواكبا له , لذا لا يمكن تحقيق العدل دون وجود عدالة إجرائية مسايرة للتطور التقني و هذا ما إهتم به المشرعين عبر العالم و من ضمنهم المشرع الجزائري.

المشرع الجزائري تأثر بمجهودات الدول المختلفة في سعيها لتحسين أداء مرفق القضاء لتحقيق دولة القانون و العمل على رقي قطاع العدالة و عصرنته على نحو يجعله أكثر فاعلية في تأدية مهامه للخروج من نواميس القضاء التقليدي و استعمال الوسائل الحديثة ضمن الإجراءات القضائية من أجل تحقيق ما يصطلح عليه بالتقاضي الإلكتروني .

التقاضي الإلكتروني مصطلح حديث النشأة نسبيا خاصة بالنسبة للقضاء الجزائري الذي كان متعثرا في مواكبة ركب التطور الحاصل بالمجال القضائي , و رغم وضع القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة[1] الذي يعد حجر الزاوية في تطبيق التقاضي الإلكتروني بالجزائر إلا أن تجسيده على أرض الواقع لم يسر بالشكل المرجو منه , غير أن الحاجة الملحة التي فرضتها الظروف الصحية نتيجة تفشي جائحة كورونا من أجل الحفاظ على صحة الأفراد و منع تفشي الوباء من جهة و لتحقيق إستقرار سير مرفق القضاء و عدم تعريض حقوق الأفراد

[1]- القانون رقم 03/15 , المؤرخ في 1 نوفمبر 2015 , المتعلق بعصرنة العدالة , ج .ر .ج .ج , الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015 , العدد 6 , ص 4-6 .

و حرياتهم للتعطيل نتيجة لذلك من جهة أخرى , جعلت المشرع أكثر جدية فيما يخص تطبيق التقاضي الإلكتروني بالقضاء الجزائري وهذا ما نتج عنه صدور الأمر 04/20 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية[1].

يكتسي التقاضي الإلكتروني أهمية كبيرة نظرا لحداثته خاصة بالنسبة للمنظومة القضائية الجزائرية , كذلك بإعتباره آلية ممتازة لمواجهة الظروف الطارئة التي من شأنها إعاقة السير السلس للإجراءات القضائية لا سيما في ظل إنتشار الأوبئة و صعوبة الحصول على الأدلة من الشهود لإستحالة حضورهم أمام السلطات المختصة و هذا فضلا عن دوره في حماية الشهود المعرضين للخطر بالحفاظ على سرية هويتهم و أمانهم , مع إرتباط التقاضي الإلكتروني بحقوق الأفراد و حرياتهم أين يظهر هذا الإرتباط في سرعة الفصل بالدعاوى القضائية .

تتمثل الأهداف المرجو تحقيقها من خلال هذه الدراسة في تسليط الضوء على التقاضي الإلكتروني بإعتباره موضوع الساعة , مع إبراز مدى تأثيره كبديل للتقاضي التقليدي على ضمانات المحاكمة العادلة و يضاف لذلك إعطاء نظرة تقييمية لواقع التقاضي الإلكتروني في الحياة العملية و ليس فقط من الناحية القانونية الموضوعية بإبراز التحديات التي يواجهها هذا النظام في طريق تطبيقه على أرض الواقع.

[1]- الأمر رقم 04/20 , المؤرخ في 30 غشت 2020 , يعدل و يتمم الأمر 155/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 و المتضمن ق.إ.ج , ج. ر .ج .ج , الصادرة في 31 غشت 2020 , العدد 51 , ص 12-13 .

حيث تتلخص أسباب إختيار التقاضي الإلكتروني كموضوع للدراسة في أسباب موضوعية و أخرى ذاتية , بحيث تتمثل الأولى في كون التقاضي الإلكتروني آلية حديثة بالنسبة للقضاء الجزائري نظرا لما تفرضه الحاجة الملحة في الحفاظ على استقرار العمل القضائي بالآونة الأخيرة وكذلك بالنسبة للآثار الإيجابية التي يحققها التقاضي الإلكتروني و بالأخص للقضاء كجهاز من جهة و للمتقاضين و حقوقهم من جهة أخرى.

أما الثانية _أسباب ذاتية _ تتمثل في كون جل المراجع التي تطرقت إلى التقاضي الإلكتروني كانت عبارة عن مقالات متفرقة, لذا فإن معالجته في شكل مذكرة تخرج سيكون بمثابة دليل أو خارطة طريق لهذه الأخيرة و هذا فضلا عن الإهتمام بالجانب الإجرائي .

بناءا على ما تقدم طرحه يمكننا صياغة إشكالية الدراسة كما يلي :

ما مدى تأثير الثورة المعلوماتية على المادة الجزائية بالجزائر؟

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية إشكاليتين فرعيتين هما :

1 – ما هو الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني ؟

2– إلى أي مدى تم تجسيد التقاضي الإلكتروني كأسلوب جديد للتقاضي بالقضاء الجزائري ؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي أثناء بيان مفهوم التقاضي الإلكتروني خصائصه و صوره , و المنهج التحليلي الذي يظهر في محاولة مناقشة و تمحيص المواد القانونية التي جاءت على ذكر التقاضي الإلكتروني خاصة ما تعلق منها بالتشريع الجزائري

كذلك تم الإستعانة بالمنهج المقارن في سبيل توضيح مكانة نظام التقاضي الإلكتروني بالتشريعات المقارنة .

و سيتم تناول هذه الدراسة في فصلين موضحين كالآتي :

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني.

المبحث الأول : مفهوم التقاضي الإلكتروني .

المبحث الثاني : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني و متطلباته .

الفصل الثاني : الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني بالجزائر و صعوبات تطبيقه.

المبحث الأول: ضوابط التقاضي الإلكتروني وفق التشريع الجزائري.

المبحث الثاني : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة.

المبحث الثالث : صعوبات تطبيق التقاضي الإلكتروني .

خاتمة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيـمي للتقاضي الإلكتروني

شهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة في مجال الإتصال و تكنولوجيا المعلومات و التي أثرت على العديد من الميادين منها الإجتماعي و الإقتصادي و غيرها , مما إنعكس على الحياة اليومية للأفراد إذ أن إدراج التقنيات التكنولوجية الحديثة بالتعاملات اليومية لهم أدى إلى إسقاط الحواجز المكانية و الزمانية و تحويل العالم إلى قرية صغيرة .

و مرفق القضاء كغيره من المرافق العمومية للدولة حاول مواكبة التطورات و التغييرات التي يشهدها العالم في مجال التقنية و تطوير قطاع العدالة قصد تطبيق ما يسمى بالتقاضي الإلكتروني في سبيل تحقيق الاستغلال الأمثل للتقنيات التكنولوجية بإختلاف أنواعها عبر مراحل المحاكمة الجزائية العادلة من لحظة تقديم الشكوى و تحريك الدعوى العمومية لغاية إصدار الحكم القضائي الجزائي الذي يفصل فيها.

و عليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحث أول يتناول مفهوم التقاضي الإلكتروني و مبحث ثاني يتضمن الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني و متطلباته.

المبحث الأول : مفهوم التقاضي الإلكتروني .

مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلح حديث ظهر في سنوات السبعينات من القرن الماضي كبديل للتقاضي التقليدي , بحيث يتفقان في الموضوع و كذا أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام الجهة القضائية المختصة و لكنهما يختلفان في طريقة سير الدعوى ففي التقاضي الإلكتروني يتم سير الدعوى عن طريق الوسيط الإلكتروني الأمر الذي يجعله يتميز بالعديد من الخصائص .

و بذلك من خلال هذا المبحث سوف نستعرض مفهوم التقاضي الإلكتروني ضمن مطلبين تعريف التقاضي الإلكتروني (المطلب الأول) ثم خصائص و صور التقاضي الإلكتروني (المطلب الثاني).

المطلب الأول :تعريف التقاضي الإلكتروني .

إن البحث في تعريف التقاضي الإلكتروني يتطلب التطرق إلى مدلوله اللغوي (الفرع الاول) ومدلوله الإصطلاحي(الفرع الثاني).

الفرع الأول : المدلول اللغوي.

التقاضي من قضى و القضاء و أصله قضايُ لأنه من قضيت و الجمع الأقضية و القضايا و استقضى فلان أي جعل قاضيا يحكم بين الناس , و أما التقاضي فمعناه في اللغة القبض لأنه تفاعل من قضى يقال: تقاضيت ديني و اقتضيته بمعنى أخذته[1].

[1]– إبن منظور , لسان العرب , دار المعارف , مصر , ب.س.ن , ص 3665 .

و بذلك يكون التقاضي لفظا مأخوذا من الفعل قضى على سبيل المفعولية المطلقة من قضى يقضي قضاءا و تقاضيا , و التقاضي هو رفع الأمر إلى الحاكم ليقضي و يحكم به [1] .

الفرع الثاني : المدلول الإصطلاحي .

عرف جانب من الفقه التقاضي الإلكتروني بأنه : "حوسبة الإجراءات القضائية بتحويل الإجراءات التقليدية من الشك الورقي إلى الشكل الالكتروني حيث تتم الحوسبة في الإجراءات فقط دون الموضوع "[2].

و عرفه جانب من الفقه على أنه : " عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص و إصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض و إرسال إشعار إلى المتقاضي يفيد علما بما تم بشأن هذه المستندات"[3].

و هناك جانب من الفقه عرفه بأنه : "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى و مباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة , ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف و الوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) و برامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية , بنظر الدعاوى و الفصل فيها و تنفيذ

[1]- هدى عبدلي الكعابي , محمد الجراوي , التقاضي عن بعد , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية , ب. ذ.م , عدد 1 , 2016 , ص138.

[2]- حايطي فاطيمة , نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي و تحديات القضاء الرقمي , مجلة الدراسات القانونية , مخبر تشريعات حماية النظام البيئي , جامعة ابن خلدون , تيارت , مجلد 7 , عدد 1 ,2021 , ص 138.

[3]- هدي عبدلي الكعابي , محمد الجراوي , المرجع السابق , ص282.

الأحكام , بغية الوصول إلى فصل سريع بالدعاوى و التسهيل على المتقاضين "[1].

بالرجوع إلى مختلف هذه التعاريف الفقهية نجد أنها في تعريفها للتقاضي الإلكتروني جمعت بينه وبين الوسائط أو الوسائل الالكترونية التي تستخدم في مختلف مراحله و إجراءاته , وبذلك يمكن أن نعرف التقاضي الإلكتروني بأنه: نظام قضائي معلوماتي جديد يتم تطبيق مختلف إجراءاته إلكترونيا أي بالإستعانة بوسائط إلكترونية على غرار البريد الإلكتروني و شبكة الإنترنت و غيرها و ذلك لتسهيل إجراءاته على المتقاضين و تحقيق الفصل السريع في الدعوى.

المطلب الثاني :خصائص و صور التقاضي الإلكتروني .

يختلف نظام التقاضي الإلكتروني عن التقاضي العادي في نقاط عدة جعلت مختلف الدول تتجه إلى تبني التقاضي الإكتروني و تطبيقه بنظامها القضائي لما له من أثر إيجابي على سير مرفق القضاء .

سنتطرق ضمن هذا المطلب إلى خصائص التقاضي الإلكتروني (الفرع الأول) ثم صوره (الفرع الثاني).

الفرع الأول : خصائص التقاضي الالكتروني .

من بين الخصائص التي يتميز بها ما يلي :

1- حازم محمد الشرعة, التقاضي الإلكتروني و المحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية و كفرع من فروع القانون بين النظرية و التطبيق , ط الأولى , دار الثقافة للنشر و التوزيع , الأردن , 2010 , ص 57.

أولا : تعزيز الوسائل المتبعة في التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة .

يعد استغلال تكنولوجيا الإتصال الحديثة في الإجراءات الجزائية أمر يسهم في تسهيل التعاون القضائي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة , وذلك على أساس تكفل الجهة القضائية التي تنظر في الدعوى العمومية الناشئة عن هذه الجريمة بإتخاذ إجراءات التحقيق المطلوبة بنفسها دون إنتظار القيام بذلك من قبل الجهة القضائية التابعة للدولة المراد القيام بهذا الإجراء فيها.[1] مع الأخذ بعين الإعتبار أن يتم التعاون القضائي في ظل إحترام مبدأ المعاملة بالمثل و في حدود ما تنص عليه المعاهدات و الإتفاقيات الدولية .

ثانيا :القضاء على مظاهر الفساد في مرفق القضاء .

في ظل نظام التقاضي العادي نجد أن المحاكم التقليدية تعاني من تفشي الفساد بصورة واضحة و بمظاهر مختلفة خاصة ضمن الجهاز الإداري لوزارة العدل ,فلا يزال الإداريون بقطاع العدالة يرتكبون حالات صارخة من الفساد و التواطؤ مع الخصوم و الإهمال.[2]

التقاضي الإلكتروني الذي يتم عن بعد نظرا لاستعماله وسائط إلكترونية في إجراءاته يقلل إلى حد كبير من هذه التجاوزات , إذ يقلل من خطر ضياع و تلف المستندات الورقية إضافة إلى تفادي تعطيل الدعاوى من قبل الموظفين المتواطئين مع الخصم .

[1]– صفيان براهيمي, مكانة آلية المحادثة المرئية عن بعد في التعاون الدولي لمتابعة الجريمة , المجلة الأكاديمية للبحث القانوني , جامعة تيزي وزو, مجلد12, عدد1, 2021, ص 517.

[2]– أشرف جودة محمد محمود , المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر , مجلة الشريعة و القانون ,جامعة الأزهر , مصر , عدد 35 , جزء3 , 2020 , ص 51.

ثالثا : الإنتقال من النظام الورقي إلى النظام الرقمي .

أهم خاصية تميز نظام التقاضي عن بعد – التقاضي الإلكتروني – الإستعانة بالوسائل الإلكترونية و الإستغناء عن الوثائق الورقية , بحيث في الإجراءات و المراسلات بين طرفي الدعوى يتم الإعتماد على الدعامة الرقمية عوض الدعامة الورقية[1] .

و نتيجة لذلك تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الذي يمكن لطرفي النزاع إعتماده في حالة نشوئه و دليل من أدلة الإثبات الإلكترونية , كما أن استخدامها يتيح إمكانية التخلص من الملفات الورقية الهائلة و تساعد في عملية حفظ و نقل هذه الأخيرة و كذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي للملفات و ما يترتب عنها من ضياع و فقدان لها , كما تتيح سهولة الإطلاع و الوصول إلى ملفات الدعاوى بشكل أيسر وأسرع[2] .

رابعا :استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي.

العنصر الجوهري الذي يميز التقاضي الإلكتروني هو استعمال الوسيط الإلكتروني في إجراءاته إذ يعرف هذا الأخير بأنه جهازكمبيوتر متصل بشبكة الإتصالات الدولية (الانترنت) أو شبكة

[1]–ميموني حاجي , التقاضي عن بعد , ص3, تاريخ الإطلاع 2020/08/15
https://www.academia.edu

[2]- سنان سليمان سنان الطياري الظهوري , إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإمراتي ,بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الباكالوريوس في القانون , كلية القانون , جامعة الشارقة , 2020/2019, ص 26.

إتصال خارجي خاصة (الإكسترانت) التي تقوم بنقل الإدارة الإلكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع[1] .

خامسا : السرعة في إنجاز إجراءات التقاضي .

المحامكمة لا تكون فعالة و لا موثوقة إذا صدر القرار القضائي الذي ينهي النزاع عقب إجراءات طويلة , فالتباطئ غير المبرر يعد إنتهاكا لحق المتقاضي بحيث يفقد الحكم فائدته بالنسبة للمتقاضي فالسير الحسن للقضاء يرتكز على غياب التأخير المفرط في الحصول على الحكم[2].

ونجد أن عملية التقاضي عبر شبكة الإنترنت تسهم بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي بسرعة , إذ تتيح إرسال وإستلام المستندات دون الحاجة إلى التنقل مما يوفر الوقت المال و الجهد.

سادسا : سداد مصاريف الدعوى إلكترونيا.

[1]- عصماني ليلى , نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية , مجلة المفكر ,جامعة وهران 2, عدد13 , فيفري 2016 , ص 118.

[2]- بن أعراب محمد , حومر عبد الغاني , الحق في المحاكمة السريعة كأحد مقومات المحاكمة المنصفة , مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية , جامعة سطيف 2, مجلد 7 , عدد 1 ,2021 ,ص 20.

مع تطور التكنولوجيا ظهرت وسائل متطورة كأسلوب مبتكر لسداد المستحقات بواسطة الدفع الإلكتروني محل النقود العادية , و تتضمن وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في التجارة الإلكترونية عدة وسائل منها البطاقات البنكية[1], الأوراق التجارية البنكية والنقود الإلكترونية [2] و الشيك الإلكتروني , فإستخدام هذه الوسائل تمكن المتقاضي من دفع الرسوم القضائية دون إضطراره للحضور الشخصي للمحكمة و دفع الرسوم القضائية نقدا .

سابعا : إثبات إجراءات التقاضي .

الوجود المادي للمعاملات التقليدية لا يتجسد إلا من خلال دعامة ورقية ملموسة مرفقة بتوقيع يدوي بخلاف التقاضي الإلكتروني الذي يرتكز على الدعامة الإلكترونية في سير إجراءاته إذ يتم إثباته عن طريق المستند الإلكتروني و التوقيع الإلكتروني , بحيث تتبلور حقوق أطراف التعاقد ضمن المستند الإلكتروني فهو المرجع لما إتفق عليه الطرفان و التوقيع الإلكتروني هو الذي يضفي الحجية القانونية على هذا المستند [3].

ثامنا : حماية الشهود و المجني عليهم .

[1]– ترجمان نسيمة , آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية , مجلة علمية دولية محكمة , مخبر السيادة و العولمة , جامعة يحي فارس , المدية , مجلد 5 , عدد 2 , 2019 , ص 125 .

[2]– النقود الإلكترونية :" مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة و تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما " أنظر : خالد ممدوح إبراهيم , التقاضي الإلكتروني الدعوى الإلكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم , دار الفكر الجامعي , ط الأولى مصر , 2008 , ص 88.

[3]– سنان سليمان سنان الطياري الظهوري , المرجع السابق , ص 28.

إن دمج التقنيات الحديثة بالعمل القضائي و على الخصوص عملية سماع الشهود و المجني عليهم طريقة فعالة لضمان سلامتهم ,بحيث تمكن أساليب التقاضي الحديثة من الحصول على إفادات مختلف الأشخاص المتعاونين مع العدالة دون تعريضهم لخطر الكشف عن مكان تواجدهم للجماعات الإجرامية , كما و تتجه التشريعات الجنائية إلى استخدام هذه التقنيات في مجال التحقيق بالمحاكمات الخاصة بالقصر و ذلك تلافيا للآثار النفسية الضارة التي تصاحب حضور القاصر بشكل شخصي لجلسات المحاكمة و أمام الجميع [1].

الفرع الثاني : صور التقاضي الإلكتروني .

للتقاضي الإلكتروني صورتان الأولى " التقاضي بوسائل إلكترونية " أو " المحكمة بوسائل إلكترونية " أما الصورة الثانية يطلق عليها مصطلح " القضاء الإلكتروني " أو " المحكمة الإلكترونية " .

أولا : المحكمة بوسائل إلكترونية.

تقوم هذه الصورة على استغلال وسائل الإتصال الحديثة في التقاضي خاصة الحاسب الآلي وشبكة الانترنت [2], فتزول الآلية التقليدية في تدوين الإجراءات الجزائية و تحل محلها آليات برمجة متطورة تختلف شكلا و مضمونا فيتم بذلك إيداع ملف الدعوى و الأوراق لدى المحكمة أين

[1]– صفيان محمد شديفات , التحقيق و المحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال vidéoconférence , مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون , جامعة العلوم الإسلامية , الأردن , مجلد 42 , عدد1 , 2015 , ص 356.

[2]– أحمد هندى , التقاضي الإلكتروني بإستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي (دراسة مقارنة) , دار الجامعة الجديدة , مصر , 2014 , ص 15 .

تخزن هذه المعلومات على موقع المحكمة الرقمي و تحفظ , و يمكن لأطراف الدعوى الإطلاع عليها دون الحاجة للذهاب لمقر المحكمة [1] .

وهذه الصورة من التقاضي الإلكتروني تضمن وجود محكمة في أي مكان و أي وقت في ظل شبكة المعلومات و هذا سيؤدي حتما إلى سرعة البت في كافة الدعاوى و توفير الوقت و الجهد على المتقاضين و محاميهم [2].

ثانيا : المحكمة الإلكترونية .

هي محكمة لا حضور فيها للخصوم أو ممثليهم , و إنما تتم فيها جميع مراحل المحاكمة من تحقيق و مرافعة و تقديم للأوراق و المستندات عبر شبكة الإنترنت و حتى تبادل العرائض بما في ذلك الإطلاع عليها و إصدار الحكم [3].

حيث تتم المحكمة الإلكترونية بطريقة سمعية بصرية عبر شبكة دولية مفتوحة الإتصال عن بعد دون الحاجة إلى تواجد أطراف النزاع و القضاة في مكان واحد[4] .

هذه الصورة تعتمد بشكل كبير على استعمال آليات الإتصال الحديثة أكثر من نظيرتها الأولى حتى أثناء المداولات التي تسبق النطق بالحكم .

---

[1]– أحمد هندي , المرجع نفسه , ص 15.

[2]– عمر لطيف كريم العبيدي , التقاضي اللإلكتروني و آلية التطبيق دراسة مقارنة , مجلة تكريت للحقوق , جامعة تكريت , مجلد 1 , عدد 3 , آذار 2017 , ص 517 .

[3]– زعزوعة نجاة , بن قلة ليلى , المحكمة الإلكترونية بين المفهوم و التطبيق , مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية , مخبر القانون المقارن , كلية الحقوق , جامعة تلمسان , مجلد4 , عدد2 , 2021 , ص 97.

[4]– صفاء أوتاني , المرجع السابق , ص 171 .

المبحث الثاني : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني و متطلباته.

السلطة القضائية في كل دولة من دول العالم تهدف من خلال محاكمها القضائية المتخصصة لحماية حقوق الأفراد و مراكزهم القانونية , ولا يتم ذلك إلا بمواكبة الجهاز القضائي لتطورات العصر الحديث في استخدام تكنولوجيا المعلومات التي اجتاحت دول العالم و فرضت نفسها في الحياة اليومية .

التقاضي الإلكتروني يحتاج لقاعدة قانونية تنظمه يستمد منها القضاة سلطتهم في النظر للدعاوى و إصدار الأحكام و القرارات القضائية , بالتالي من خلال هذا المبحث سنستعرض الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني (المطلب الأول) ثم متطلبات التقاضي الإلكتروني (المطلب الثاني).

المطلب الأول : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني .

التقاضي الإلكتروني لا يمكن تطبيقه بالمنظومة القضائية دون وجود نص تشريعي ينظمه لذلك عمدت السلطات التشريعية للدول المختلفة إلى وضع نصوص قانونية تنظم استخدام تقنية الإتصال عن بعد في إجراءات التقاضي .

سيتم في هذا المطلب بيان الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في القانون الدولي (الفرع الأول) و بعد ذلك بيان الأساس القانوني لهذا الأخير في القانون الداخلي (الفرع الثاني).

الفرع الأول : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في القانون الدولي .

فكرة التقاضي الإلكتروني وجدت أساسها القانوني بالتشريع الدولي ضمن الإتفاقيات والمعاهدات الدولية , وفيما يلي بيان لأهم الصكوك الدولية التي جاءت على ذكر التقاضي الإلكتروني .

أولا : القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية .

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (162/51) في جلستها العامة 85 في السادس عشر ديسمبر 1996 القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي إعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي [1], شجع هذا القانون استخدام الدعائم الرقمية بدل الورقية في التعاملات المختلفة كما عرف في المادة الثانية (ب) :" يراد بمصطلح "تبادل البيانات

[1]- ترجمان نسيمة , المرجع السابق , ص 129 .

الإلكترونية " نقل المعلومات إلكترونيا من حاسب إلى حاسب آخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات "[1].

ثانيا : القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية .

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (80/56) في 12 ديسمبر 2001 القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الذي و ضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي , و قد جاء في دباجة هذا القانون أن الجمعية العامة للأمم المتحدة توصي الدول بتبني قواعده وسن قوانينها بما يجعلها متوافقة معه خاصة فيما يتعلق ببدائل الأشكال الورقية للإتصال و تخزين المعلومات و توثيقها[2] , وقد عرف القانون النموذي للتوقيعات الإلكترونية رسالة البيانات بالمادة2 (ج) منه :" رسالة البيانات بأنها تعني معلومات يتم

[1]- Resolution n 51/162 , adopted by the General Assembly , Model Law on Electronic Commerce ,16 December 1966 , A(b) "Electronic data interchange (EDI) : means the electronic transferfrom computer to computer of information using an agreed standard to structure
the information " , p 3 .

الموقع الإلكتروني لهيأة الأمم المتحدة , تاريخ الإطلاع 2022/01/18
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/statute-of-the-international-court-of-justice

[2]- حايطي فطيمة , المرجع السابق , ص 140 .

إنشاءها أو إرسالها أو إستلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية أو ضوئية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التبادل الإلكتروني في البيانات أو البريد الإلكتروني ... "[1].

ثالثا: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

يعد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أول من طبقة تقنية المحادثة المرئية عن بعد في قطاع العدالة على المستوى الدولي , إذ جاء بالمادة 69 بالبند الثاني منه: " يدلي الشاهد في المحاكمة بشهادته شخصيا , إلا بالقدر الذي تتيحه التدابير المنصوص عليها في المادة 69 أو في القواعد الإجرائية و قواعد الإثبات , و يجوز للمحكمة أيضا أن تسمح بالإدلاء بإفادة شفوية أو مسجلة من الشاهد بواسطة تكنولوجيا العرض المرئي أو السمعي ..."[2].

رابعا : إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

تم إعتمادها بموجب القرار رقم (55/25) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 , سمحت هذه الإتفاقية باستعمال تقنية الفيديو لسماع الشهود أو الخبير بناءا على طلب من دولة طرف لدولة أخرى إذا لم يكن ممكنا أو مستعصيا مثول الشخص

[1] - Resolution n 56/80, adopted by the General Assembly , Model Law on Electronic Signatures of the United Nations Commission on International Trade Law ,12 December 2001 , A 2 (*c*) " Data message: means information generated, sent, received or stored by electronic, optical or similar means including, but not limited to, electronic data interchange (EDI), electronic mail, telegram, telex or telecopy " , p3 .

[2]– خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المحاكمة عن بعد: سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات ؟ , مجلة العلوم القانونية والسياسية , مخبر الدراسات القانونية البيئية , جامعة قالمة , مجلد12 , عدد1 , أفريل 2021 , ص 890 .

المعني بنفسه في إقليم الدولة الطرف الطالبة [1] و ذلك بناءا على البند الثامن عشر من المادة الثامنة عشر [2].

خامسا : إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (58) إتفاقية لمكافحة الفساد و أجازت في فقرتها الثامنة عشر من المادة 46 للتشريعات الداخلية للدول الأطراف بعقد جلسة الإستماع بواسطة تقنية الفيديو إذا لم يكن ممكنا مثول الشخص المعني شخصيا أمام السلطة القضائية التابعة للدول الطرف المعنية [3].

[1]– خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المرجع نفسه , ص 890.

[2] -Resolution n 55/25 , adopted by the General Assembly , United Nations Convention against Transnational Organized Crime , 15 November 2000 , A 18(18) : " …when an individual is in the territory of a state party and has to be heard as a witness or expert by the judicial authorities of another state party , the first state party may, at the request of the other, permit the hearing to take place by video conference if it is not possible or desirable…" , p 5.

– صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 55/02 , المؤرخ في 5 فبراير 2002 , المتضمن التصديق بتحفظ على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية , المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة للأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000 , ج.ر.ج.ج , الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2002 , عدد 9 , ص 61 .

[3]– عمر عبد المجيد مصبح , ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء إعتماد تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية في دولة الإمارات دراسة مقارنة , مجلة كلية القانون الكويتية العالمية , جامعة الكويت , الكويت , عدد 24 , ديسمبر 2018 , ص 392 .

سادسا : البروتوكول الإضافي الثاني للإتفاقية الأوربية للمساعدة القضائية في المادة الجزائية

.

دخل حيز النفاذ بتاريخ 8 نوفمبر 2001 يهدف إلى تعزيز و تكثيف سبل التعاون القضائي بين الدول الأوربية إستنادا على توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة في التحقيق و البحث الجنائي [1] .

وقد نص هذا البروتوكول في المادة التاسعة بالبند الأول على إمكانية عقد جلسة الإستماع عبر المحادثة المرئية عن بعد على النحو المنصوص عليه في هذا البروتوكول إذا كان الشخص المراد سماعه موجود بأراضي أحد الدول الأطراف و يتعين سماعه شخصيا أمام جهة قضائية لطرف آخر [2] .

سابعا : الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

ركزت هذه الإتفاقية في مضمونها على تقنية المحادثة المرئية عن بعد كوسيلة لسماع الشهود الذين يتعذر عليهم التواجد شخصيا أمام الجهات القضائية المختصة من جهة و من جهة أخرى

- أنظر المادة 18/46 ,إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد , المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة , بنيويورك في 31 أكتوبر 2003 , المصادق عليها بتحفظ بالمرسوم الرئاسي رقم 128/04 , المؤرخ في 19 أفريل 2004 , ج. ر.ج .ج , عدد 26 , الصادرة بتاريخ 16 أفريل 2004.

[1]- خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المرجع السابق , ص 891.

[2] - A 9/1, Second Additional Protocol to the European convention on mutual assistance in criminal matters , Council of Europe , 8 November 2001 , p 5 .

للإطلاع زيارة الموقع الإلكتروني :

https://www-coe-int.translate.goog/en/web/conventions/full-list1?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=nui,sc

قصد توفير الحماية اللازمة لهم[1] , و من ثم تم إعتماد هذه التقنية كأداة لتسهيل إجراءات جمع الأدلة المتعلقة بالشهادة إضاف إلى الحرص على سلامة الشهود و الخبراء و الضحايا [2] .

الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أثناء لجوئها لإستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد لضمان تسهيل و تسريع الإجراءات القضائية لم تغفل في نصوصها عن ضرورة إحترام القواعد الإجرائية و قواعد الإثبات , دون المساس بحقوق و ضمانات المتهم في المحاكمة العادلة [3] .

الفرع الثاني : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في القانون الداخلي للدول .

إعتمدت الدول المتقدمة على تقنيات التقاضي الإلكتروني في زمن معتبر ذلك أنها دول سايرت العولمة خاصة في مجال المعلوماتية و التقنية كأسلوب لتحسين سير المرفق العام , بعكس الدول العربية التي لا يزال إستخدامها للتقنيات التكنولوجية محتشما مقارنة بنضيرتها الغربية .

ضمن هذا الفرع سنتطرق لأبرز الدول التي لاقت نجاحا في تجسيد و تفعيل و التقاضي الإلكتروني بنظامها القضائي على أرض الواقع وفق أساسها القانوني الذي إعتمدته .

أولا : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني بالدول الغربية .

---

[1]– المادة 3/36–ب : " إتاحة الإدلاء بالشهادة على نحو يكفل سلامة الشهود و الخبراء و الضحايا , و يجوز إستخدام التقنية الحديثة في هذا مجال ." , الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية , الصادرة بتاريخ 21/12/2010 , الأمانة العامة لجامعة الدول العربية , دخلت حيز النفاذ في 05/10/2013 .

–للإطلاع الرجوع للموقع الرسمي لجامعة الدول :

http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx

[2]– خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المرجع السابق , ص 891 .

[3]– خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المرجع السابق , ص 891 .

تعد الدول الغربية مهد هذا النظام , وهي أول من جسدته فعليا ذلك أنها أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية و الخدماتية .

من بين أهم الدول التي إعتمدت نظام التقاضي الإلكتروني ما يلي :

1- التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية .

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الرائد في صناعة البرمجيات و أنظمة التشغيل , مما جعل لها الدور الأبرز في مجال التقاضي الإلكتروني [1].

أول ما ظهرت فكرة التقاضي الإلكتروني بالولايات المتحدة إرتبطت بالمنازعات التجارية الإلكترونية التي أسفر عنها ظهور التحكيم الإلكتروني سنة 1996 و الذي تم إرساء دعائمه من قبل أساتذة مركز القانون و أمن المعلومات , و قد عملت مختلف المحاكم على تطوير إجراءات التقاضي و إنشاء قواعد للبيانات و استحداث الملفات الإلكترونية للمحاكم سنة 2000[2].

إلى غاية ظهور التقاضي الإلكتروني على أرض الواقع أول مرة بولاية كاليفورنيا بمبادرة من المكتب الإداري للمحاكم بمشروع محاكم الملفات الإلكترونية و التقنية المعيارية , ليتم تبني هذا المشروع من طرف المجلس القضائي لولاية كاليفورنيا بقانون يحدد طريقة دفع الرسوم إلكترونيا و

[1]- محفوظ عبد القادر , سويقي حورية , إنعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة , المجلة المصرية للدراسات القانونية و الإقتصادية , صادرة عن دار المنظومة , مصر , عدد 3 , 2015 , ص 144 , للإطلاع الرجوع إلى الموقع : http://search.mandumah.com

[2]- زعزوعة نجاة , بن قلة ليلي , المرجع السابق , ص 144 .

يسمح للمحاكم بتسجيل الدعاوى و الرد عليها إلكترونيا[1], بينما سمحت مختلف التشريعات باستخدام تقنية الإتصال عن بعد خاصة فيما يتعلق بسماع أقوال الشهود و المجني عليهم [2].

كما و أجاز قانون ولاية واشنطن في القانون الفرعي (280/ج) قبول شهادة الطفل تحت سن العاشرة عن طريق دائرة تلفزيونية مغلقة , وقد جاء في نص المادة 34/أ من قانون الإجراءات المدنية الفدرالي صراحة أنه يجوز تقديم الشهادة مخزنة إلكترونيا على أية وسيلة إلكترونية بحيث يمكن أن تكون مصدرا للمعلومات [3].

2- التقاضي الإلكتروني في بريطانيا .

بالنسبة للقانون الإنجليزي فقد أورد قانون العدالة الجنائية لعام 1988 بالمادة 32 الأخذ بتقنية الإتصال المرئي المسموع المباشر بين قاعات المحكمة بغية تسهيل أداء و نقل شهادة الشهود خاصة ما تعلق بالأطفال [4].

كما أجاز قانون الإجراءات المدنية إمكانية اللجوء لاستخدام المستندات الإلكترونية في التقاضي مع إلتزام كل طرف بكيفية حفظ المستند الرقمي قبل عقد أول جلسة بأربعة عشر يوما[5].

3- التقاضي الإلكتروني في سويسرا .

[1]- محفوظ عبد القادر , سويقي حورية , المرجع السابق , ص 144 .
[2]- عمر عبد المجيد مصبح , المرجع السابق , ص 393 .
[3]- أحمد هندى , المرجع السابق , ص 45 .
[4]- عمر عبد المجيد مصبح , المرجع السابق , ص 395 .
[5]- أحمد هندى , المرجع السابق , ص 57 .

بسويسرا صدر قانون 5 ديسمبر 2006 الذي أقر صحة الإتصالات الإلكترونية بين المحكمة الفدرالية و الخصوم أو تلك الإتصالات الإلكترونية التي تجري بينها و بين سلطات الدول الأخرى شريطة إحترام الإتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها , مع تناول المادة الثانية من ذات القانون المقصود بالأعمال القضائية المسموح القيام بها عبر الآليات الإلكترونية و تركيزها على حماية المستند الإلكتروني ضد كل مستخدم غير مرخص له بالدخول إلى ملفات القضايا الإلكترونية و كذا الإعتراف بصحة التوقيع الإلكتروني و حجيته[1].

ثانيا : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني بالدول العربية .

بخلاف الدول الغربية التي إعتمدت على التقنيات الحديثة في تسير مرافقها , فإن الدول العربية لازالت تخطو خطوة خجولة في هذا المجال و ذلك إما لخشيتها من توابع إعتماد التقنية الحديثة أو عدم توافر الإمكانيات اللازمة لها .

فيما يلي سيتم ذكر بعض الدول العربية التي لجأت لاستعمال هذه التقنيات التكنولوجية في تسيير عمل جهازها القضائي .

1- التقاضي الإلكتروني في الإمارات .

[1]- أمل فوزي أحمد عوض , إلكترونية إجراءات التقاضي بالنظم القضائية المقارنة , المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية , جامعة عين الشمس , مصر , مجلد 5 , عدد 1 , 2021 , ص 11 .

إبتداءا من عام 2008 شرع العمل بوزارة العدل الإماراتية في مشروع التحول الإلكتروني و قد قطعت الدولة شوطا كبيرا فيه , إذ أصبح بالإمكان قيد القضايا رقميا بجميع المحاكم إضافة إلى دفع مصاريف التقاضي إلكترونيا [1].

بموجب القانون رقم 05 لسنة 2017 تم إعتماد تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية , و عرفت المادة الأولى منه هذه التقنية و أوضحت المادة الثانية نطاق تطبيقها بنصها على : " للجهة المختصة استخدام تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية مع المتهم أو المجني عليه أو الشاهد أو المحامي أو الخبير أو المترجم أو المدعي بالحق المدني أو المسؤول عن الحق المدني "[2].

وفي إمارة دبي تم وضع نظام إلكتروني للنيابة العامة يسهل على المتقاضين تسجيل شكواهم و متابعتها رقميا و هذا النظام مرتبط إفتراضيا بنظام إدارة القضايا الجنائية الإلكتروني [3].

2- التقاضي الإلكتروني في السعودية .

تعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية عملت بآلية التقاضي الإلكتروني إبتداءا من تسجيل الدعوى إلكترونيا و دفع مصاريفها القضائية عن بعد إلى غاية إصدار الحكم القضائي [1].

---

[1]- عبد العزيز بن سعد الغانم , المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة , دار جامعة نايف للنشر , السعودية , 2017 ص 176 .

[2]- لربي نيبية , ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء إعتماد تقنية الإتصال عن بعد , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق , تخصص قانون جنائي و علوم جنائية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الدكتور مولاي الطاهر, سعيدة, 2021/2020 , ص 37 .

[3]- أحمد هندى , المرجع السابق , ص 65 .

ولقد أرست وزارة العدل السعودية جملة من الإجراءات الإلكترونية أتاحت لجميع المتعاملين القضائيين سهولة متابعة قضاياهم إلكترونيا بإستخدام الحواسيب و الهواتف الذكية مع تطبيق الإتصال المرئي المسموع في أزيد من أربعين محكمة [2], كما و نصت المادة الثانية عشر من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 121 سنة 2000 على أنه : " يتم التبليغ بواسطة المحضرين بناءا على طلب الخصم أو إدارة المحكمة أو أمر القاضي ... و يجوز التبليغ بواسطو صاحب الدعوى إذا طلب ذلك ." و بالتالي نجد المشرع السعودي أجاز التبليغ المباشر بواسطة المدعي غير أنه لم يشترط وسيلة معينة للإعلان المباشر [3] .

3-التقاضي الإلكتروني في المغرب .

التقاضي الإلكتروني يستمد أساسه القانوني في التشريع المغربي من المرسوم رقم 02-20-292 المتعلق بسن مقتضيات حالة الطوارئ الصحية , بحيث تعمل الحكومة على إتخاذ مختلف التدابير الإجرائية اللازمة خلال فترة إعلان حالة الطوارئ المقترنة بالظروف الصحية الناتجة عن تفشي جائحة وباء كورونا[4] .

---

[1]- أمل فوزي أحمد عوض , المرجع السابق , ص 14 .

[2]- عمارة عبد الحميد , التقاضي الإلكتروني عن بعد "دراسة مقارنة " , مجلة العلوم الإجتماعية , جامعة الجزائر 1 , مجلد 5 , 2018 , ص 587 .

[3]- أحمد هندى , المرجع السابق , ص 59 .

[4]- حنان المنيعي , تقنية المحاكمة عن بعد : أية ضمانات لمبادئ المحاكمة العادلة , مجلة القانون و الأعمال , تاريخ الإطلاع 2021/08/10 ,

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:bZakE7_3V1IJ:https://www.droitetentreprise.com/+&cd=1&hl=ar&ct=c

وجاءت المادة الثالثة من المرسوم رقم 292/20/02 بالنص على[1] : "على الرغم من جميع الأحكام التشريعية و التنظيمية الجاري العمل بها , تقوم الحكومة خلال فترة إعلان حالة الطوارئ بإتخاذ جميع الإجراءات التي تقتضيها هذه الحالة ..." كما جاء بنص الفقرة الثانية من نفس المادة : " لا تحول التدابير المتخذة المذكورة في المرسوم دون ضمان إستمراية المرافق العمومية الحيوية و تأمين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين " و في إطار ذات السياق عمل المجلس الأعلى للسلطة القضائية على وضع لائحة بالجلسات التي تشمل المتهمين الذين يكونون في حالة إعتقال إحتياطي , قضايا الأحداث و القضايا الإستعجالية التي لا تحتمل التأخير .[2]

و الجدير بالذكر أنه في المغرب تم إنشاء موقع إلكتروني لوزارة العدل المغربية يتضمن ثلاثة بوابات هي :

---

[1]– القانون رقم 292/20/02 , المتعلق بحالة الطوارئ الصحية , الصادر عن ج. ر. م , يوم 2020/03/24 , تحت رقم 6867 مكرر .
الموقع الرسمي للجريدة المغربية : http://www.sgg.gov.ma/arabe/Legislation.aspx

[2]– هيشام بن الشريفي , الحكامة القضائية و حقوق الإنسان في حالة الطوارئ الصحية , مجلة القانون و الأعمال , تاريخ الإطلاع 2021/10/08
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:bZakE7_3V1IJ:https://www.droitetentreprise.com/+&cd=1&hl=ar&ct=c

أ- بوابة التقاضي الإلكتروني .

تتيح إمكانية التعرف على التنظيم القضائي بالمغرب و الولوج إلى المواقع الإلكترونية لأي محكمة بالمملكة كما و يمكن الإستفادة من العديد من الخدمات الرقمية مثل : الإطلاع على معلومات تخص ملفا ما و الإطلاع على جدول الجلسات حسب التاريخ المحدد إضافة إلى الإطلاع على لائحة القضاة و الخبراء و غيرها[1].

ب- البوابة القانونية والقضائية .

يمكن القول أن هذه البوابة بمثابة مكتبة إلكترونية للمراجع الإلكترونية القانونية , بحيث تمكن القضاة و المحامين وجميع الباحثين القانونيين من الإطلاع على النصوص القانونية الوطنية و العربية المختلفة و كذا الإجتهادات القضائية ذات الصلة [2].

ج- مركز تتبع الشكايات و تحليلها.

تم تصميم موقع هذا المركز باللغتين العربية و الفرنسية , بحيث يتمكن المستخدم من إختيار اللغة التي يريد و تقديم شكايته أو تظلمه إلى وزارة العدل دون تحمل عناء التنقل مع إبلاغ المشتكي بواسطة رسالة تبعث إلى بريده الإلكتروني تتضمن رقم الشكوى , رقمها السري الخاص بها حتى يتمكن من متابعة مآل الشكوى التي قدمها [3].

4- التقاضي الإلكتروني بالجزائر .

[1]- صفاء أوتاني , المرجع السابق , ص 194 .
[2]- صفاء أوتاني , المرجع السابق , ص 195 .
[3]- صفاء أوتاني , المرجع نفسه , ص 195 .

عمل المشرع الجزائري على مواكبة التطور الحاصل في مجال تقديم الخدمات بإستعمال التقنيات التكنولوجية الحديثة إذ قام بإنشاء موقع إلكتروني رسمي لوزارة العدل الجزائرية

[1] مكن المواطنين من إستخراج بعض الوثائق مثل[2]: شهادة الجنسية , صحيفة السوابق العدلية ... الخدمة العمومية التي يقدمها مرفق العدالة بالطريقة الرقمية يتم من خلالها تجسيد عدالة إفتراضية تقوم على إعتماد التقنية , و تستمد أساسها القانوني من مجموعة من النصوص التشريعية التي سيتم التطرق إليها على نحو أكثر تفصيلا ضمن الفصل الثاني المتعلق بالإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني بالجزائر و صعوبات تطبيقه .

المطلب الثاني : متطلبات التقاضي الإلكتروني .

إلى جانب ضرورة وجود نصوص تشريعية تنظم التقاضي الإلكتروني فإن تطبيق هذا النظام يحتاج أيضا إلى توافر مقومات بشرية قادرة على التعامل مع التقنية التكنولوجية وكذلك المقومات التقنية التي يعتمد عليها نظام التقاضي الإلكتروني لقيامه و تجسيده في الواقع المعاش .

[1]– أحسن غربي , الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى مرفق العدالة في الجزائر , مجلة القانون الدستوري و العلوم الإدارية , المركز العربي الديمقراطي , ألمانيا , عدد7 , 2020 , ص 63 .

[2]– الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية , تاريخ الإطلاع 2021/09/11

https://www.mjustice.dz/ar/

في هذا المطلب سنتطرق إلى المقومات التقنية (الفرع الأول) و كذا المقومات القانونية (الفرع الثاني) التي يرتكز عليها في تجسيد التقاضي الإلكتروني ثم المقومات البشرية (الفرع الثالث) .

الفرع الأول : المقومات التقنية .

يقصد بها العتاد المادي و المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق التقاضي الإلكتروني مثل الأجهزة والمعدات الإلكترونية و شبكة الإنترنت[1], إذ تمثل البنية التحتية لنظام التقاضي الإلكتروني و هي كالآتي :

أولا : أجهزة الحاسب الآلي.

جهاز إلكتروني يتسم بالسرعة و الدقة في تنفيذ الأعمال المرادة منه , يقوم باستقبال البيانات الإلكترونية و تخزينها و معالجتها بكيفيات دقيقة منظمة و إظهارها للمستخدم بصورة أكثر تبسيطا[2].

بحيث لا يتصور رفع الدعوى و إيداعها أو تبادل العرائض و الأوراق القضائية اللازمة بين أطراف الخصومة القضائية بدون وجود جهاز الحاسب اللآلي [3]

[1]– بن عيرد عبد الغني , بضياف هاجر , التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات و التحديات , مجلة الدراسات و البحوث القانونية , جامعة إكس مرسيليا, جامعة أبو بكر بلقايد , فرنسا , تلمسان , مجلد 6, عدد 2 , 2021 , ص 21 .

[2]– عيسات إبتسام , النظام القانوني للمحكة الإلكترونية , مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر , تخصص الإدارة و المالية كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية , جامعة زيان عاشور , الجلفة , 2017/2016 , ص 21 .

[3]– زيان محمد , التقاضي الإلكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة " جائحة كورونا أنموذجا " , المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية , جامعة الجزائر 1 , مجلد 58 , عدد 2 , 2021 , ص 281 .

ثانيا : إنشاء شبكة داخلية .

و هي شبكة داخلية أشبه بإنترنت مصغر يعمل على ربط جميع أقسام و قاعات المحكمة ببعضها البعض , و يمكن جميع العاملين بالمحكمة من الإتصال ببعضهم آليا و نقل البيانات وملفات الدعاوى بينهم إلكترونيا دون مغادرة مكاتبهم [1] .

تجهز قاعة المحاكمة بحاسوب رئيسي يظهر ملف الدعوى ,كما و توزع حواسيب بأماكن مختلفة بالمحكمة و تكون مرتبكة بالحاسوب الرئيسي الخاص بالقاضي الذي بواسطته يستطيع الإطلاع على ملف الدعوى و تسجيل الإجراءات المتخذة تسجيلا بصريا و يظهر ملف الدعوى على الأجهزة الموزعة داخل القاعة و لدى الحاضرين إفتراضيا خارج قاعة المحكمة وذلك وفق مرحلتين [2]:

أ- المرحلة الأولى :

تصوير مجريات الجلسة بقاعة المحكمة ليتم نقل الصورة على الصفحة الرئيسية لموقع المحكمة (على الإنترنت) ليتمكن كل من له علاقة بالدعوى أو أي مواطن حضور الجلسة تطبيقا لمبدأ العلنية .

ب- المرحلة الثانية :

[1]- زيدان محمد , المرجع السابق , ص 281 .

[2]- عصماني ليلى , المرجع السابق , ص 219 .

جعل المحاكمة علنية بعرض ملف الدعوى و ذلك بالضغط على زر علانية المحاكمة الموجود في الموقع الرئيسي للمحكمة , و في حالة قرار القاضي بجعل الجلسة مغلقة يتم إيقاف التصوير و تشغيله بعد ذلك [1] .

ثالثا : إنشاء السجل الإلكتروني .

بإعتابر أن التقاضي الإلكتروني يقوم على الدعامة الرقمية لا الورقية فإنه كان واجبا وضع قاعدة بيانات يتم فيها أرشفة جميع ملفات الدعاوى و ما يتصل بها من أوراق قضائية و كل مراحل الدعوى من تاريخ تسجيلها إلى غاية صدور الحكم القضائي [2] .

يتم حفظ البيانات وفق شكلين الأول يخص العرائض القضائية المتبادلة بين أطراف الدعوى والثاني يخص المحاضر الإلكترونية التي تدون جميع مراحل و إجراءات المحاكمة [3] .

رابعا : إنشاء موقع للمحكمة على شبكة الإنترنت.

يعتبر الموقع الإلكتروني بوابة إفتراضية للمحكمة , إذ يتيح لكل شخص الإتصال القضية أو الدعوى للإطلاع عليه و حضور الجلسات إفتراضيا و السير في الإجراءات القضائية دون الحاجة للتنقل و التواجد الشخصي للمعني بالأمر , كما و تتيح للمتقاضي ميزة الإتصال بموظفي المحكمة وطرح إستفساراته عليهم مما يختصر عليه الوقت المال و الجهد [4] .

[1]- عصماني ليلى , المرجع السابق , ص 219 .
[2]- أشرف جودة محمد محمود , المرجع السابق , ص 85 .
[3]- أشرف جودة محمد محمود , المرجع نفسه , ص 85 .
[4]- حايطي فاطيمة , المرجع السابق , ص 142 .

خامسا : إنشاء بريد إلكتروني .

يعد البريد الإلكتروني الوسيط الرقمي الذي يعتمد عليه في تسيير إجراءات التقاضي الإلكترونية , ذلك أنه يتيح إمكانية إرسال و إستقبال البيانات المختلفة و التي تتمثل في رسائل بالكتابة أو الصوت أو الصورة كما و تتيح إمكانية حفظ أو تحرير أو إرسال هذه الرسائل أو طباعتها , وهذه الرسائل في مجال التقاضي الإلكتروني تتعلق بتسجيل الدعوى أو تلقي أو إرسال تبليغات قضائية أو أحكام قضائية أو عرائض و غيرها[1] .

سادسا : الحماية المعلوماتية للبيانات الإلكترونية .

بإعتبار التقاضي الإلكتروني لا يقوم إلا بمنظومة معلوماتية [2] تكون مستودعا إفتراضيا يتضمن مختلف المعلومات المهمة فإن , هذا السجل الإلكتروني (قاعدة البيانات) يحتاج لحماية فنية تتمثل في تفعيل التطبيقات الإلكترونية التي تعمل على تعطيل أية عملية قرصنة أو تعدي على هذه المنظومة المعلوماتية [3] .

تتم الحماية المعلوماتية بتشفير بيانات المعلومات و التأكد من شخصية المرسل أو المستقبل و ذلك بتزويد الأشخاص المخول لهم الدخول لهذا الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة بإسم مستخدم وكلمة مرور خاصة بهم إضافة لحفظ نسخ إحتياطية لهذه البيانات .

---

[1]– ترجمان نسيمة , المرجع السابق , ص 130 .

[2]– المادة الثانية , القانون رقم 04/09, المؤرخ في 5 غشت 2009 , المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الإتصال و مكافحتها , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 16 غشت 2009, عدد 47 , ص 5 .

[3]– عطار نسيمة , رهانات تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في ترقية خدمات مرفق القضاء , مجلة الدراسات الإعلامية , المركز الديمقراطي العربي , ألمانيا , عدد6 , 2016 , ص 161 .

الفرع الثاني : المقومات القانونية .

المقصود بها توفير حماية قانونية متضمنة في تشريعات تجرم التعدي على هذه البيانات الإفتراضية , و يتمثل هذا التعدي في مختلف الجرائم الإلكترونية التي تنتهك أمن و سرية المستندات الإلكترونية للمحكمة [1].

المشرع الجزائري في سبيل حماية المعلومات الإلكترونية على إختلافها وضع القانون رقم 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الإتصال و مكافحتها , وهذا فضلا عن القسم السابع مكرر من قانون العقوبات المتعلق بالمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحدث بموجب القانون 15/04 , من بين الجرائم الماسة بأمن المنظومة المعلوماتية [2] ما يلي :

أولا : جريمة الدخول إلى منظومة معلوماتية .

الدخول إلى منظومة معلوماتية هو: " عملية إختراق و دخول غير مصرح به إلى أجهزة غير و شبكاتهم الإلكترونية , و يتم هذا الإختراق بواسطة برامج متطورة يستخدمها كل من يملك خبرة في إستعمالها " [3] و الدخول هنا لا يقصد به الدخول المادي إلى مكان تواجد الحاسوب و إنما الدخول المعنوي إلى النظام المعلوماتي بوسائل فنية , و يتحقق فعل الدخول متى ما دخل الجاني

[1]- عطار نسيمة , المرجع السابق , ص 168 .

[2]- المادة 2 /ب : " منظومة معلوماتية : أي نظام منفصل أو مجموعة من الأنظمة المتصلة ببعضها البعض أو مرتبطة , يقوم الواحد منها أو أكثر بمعالجة آلية للمعطيات تنفيذا لبنامج معين ", القانون رقم 04/09 , السابق الذكر , ص 5 .

[3]- خالد ممدوح إبراهيم , أمن الجريمة الإلكترونية , الدار الجامعية , مصر , 2008 , ص 84 .

إلى النظام كله أو جزئه كأن يتعدى الجزء المسموح له بالولوج فيه إلى جزء غير مسموح له فيه بذلك [1] .

المشرع الجزائري نظم هذه الجريمة ضمن المادة 394 مكرر ق .ع [2] و لا يشترط لتحقق هذه الجريمة نتيجة إجرامية وإنما يكفي وقوع فعل الدخول فقط .

ثانيا : جريمة البقاء غير المرخص به في منظومة معلوماتية .

" يقصد بفعل البقاء غير المشروع داخل النظام المعلوماتي هو التواجد داخل هذا النظام بالمخالفة لإرادة الشخص صاحب هذا النظام أو من له السيطرة عليه "[3] , ونكون أمام هذه الجريمة عندما يجد الشخص نفسه داخل النظام المعلوماتي عن طريق الخطأ أو الصدفة إلا أنه يقرر البقاء داخل النظام و عدم قطع الإتصال به رغم علمه بأن بقاءه فيه غير مرخص [4] .

إعتبر المشرع الجزائري فعل البقاء غير المرخص به في نظام المعالجة الآلية للمعطيات جريمة مثلها مثل جريمة الدخول غير المرخص به و ذلك بموجب المادة 394 مكرر ق.ع و حدد نفس العقوبة لهما .

---

[1]– عمر حسين علي الدليمي , الحماية القانونية للمستند الإلكتروني دراسة مقارنة , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , تخصص القانون العام , كلية الحقوق , جامعة الشرق الأوسط , عمان , 2019 , ص 50 .

[2]– المادة 394 مكرر : " يعاقب بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنة (1) و بغرامة من 50000 دج إلى 100000 دج كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك ." , القانون رقم 15/04 , المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 , المعدل و المتمم للأمر 156/66 , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 10 نوفمبر 2004 , عدد 71 .

[3]– نهلا عبد القادر المومني , الجرائم المعلوماتية , دار الثقافة للنشر و التوزيع , عمان , 2010 , ص 161 .

[4]– ونوغي نبيل , الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري , مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية , جامعة زيان عاشور, الجلفة , مجلد 4 , عدد 3 , سبتمبر 2019 , ص 134 .

ثالثا : الإعتداء على معطيات المعالجة الآلية .

المقصود بالإعتداء هنا هو الفعل الذي يهدف إلى الإضرار بمعلومات الكمبيوتر أو وظائفه سواء بالمساس بسريتها أو سلامة منظومتها , أو بتعطيل الأنظمة على نحو يجعلها عاجزة عن أداء مهامها [1] .

يأخذ الإعتداء على معطيات المعالجة الآلية شكلين الأول يتمثل في الإعتداء على المعطيات الداخلية للنظام , و قد ورد هذا الشكل في إطار نص المادة 394 مكرر1 ق.ع وهي جريمة تكمن في التلاعب بالمعطيات سواء بالإدخال أو الإزالة أو تعديل هذه المعطيات بغض النظر عن الوسيلة المستعملة في ذلك كالبرامج الخبيثة و الفيروسات , والنص جاء شاملا لكل أنواع المعطيات سواء كانت تخص مؤسسة عامة أو خاصة أو حتى معطيات شخصية [2] .

أما الشكل الثاني يتمثل في الإعتداء على المعطيات الخارجية للنظام , و يقصد بها تلك المعطيات التي لها دور في تحقيق نتيجة معينة تتمثل في المعالجة الآلية للمعطيات و قد نص عليها المشرع في المادة 394 مكرر 2 ق.ع و الملاحظ أن هذا النص جاء شاملا فهو يقرر الحماية الجنائية لكل من المعطيات الداخلية و الخارجية [3] .

[1]- ونوغي نبيل , المرجع السابق , ص 134 .

[2]- بن قارة مصطفى عائشة , الحماية الجزائية للمجال المعلوماتي للمؤسسة من جريمة الغش المعلوماتي , مجلة الحقوق و العلوم السياسية , جامعة عباس لغرور , خنشلة , عدد 11 جانفي 2019 , ص 134 .

[3]- ونوغي نبيل , المرجع السابق , ص 135 .

الفرع الثالث : المقومات البشرية .

تتمثل في الإطار البشري المكون من مجموع المتخصصين بالمجال الفني و التقني و القانوني و الذين يكلفون بتطبيق التقاضي الإلكتروني , بحيث يتعين على المتعاملين مع قطاع العدالة من محامين و قضاة وغيرهم من الموظفين المعنيين أن يكونوا على دراية بكيفيات تسيير هذه الوسائل التكنولوجية و التعامل معها [1] .

أولا : قضاة متخصصون في مجال التقاضي الإلكتروني .

يصطلح عليه إسم " القضاة المعلوماتيون " و هم مجموعة من القضاة يباشرون إجراءات التقاضي عن بعد من خلال الموقع الإلكتروني للمحكمة , إذ يقوم القاضي المعلوماتي بتسيير الجلسة عن طريق التواصل إلكترونيا مع مجموعة من الموظفين المؤهلين في العمل الحاسوبي لتهيئة أطراف الخصومة و مباشرة المحاكمة بحيث يستمع لهم القاضي صوتا و صورة أثناء تأديتهم لمرافعتهم إلكترونيا [2] .

لذلك ينبغي على القاضي في هذا الصدد أن يكون على دراية بالعلوم المعلوماتية و كيفية التعامل مع الوسائط الإلكترونية , كما ينبغي تدريبه على إستخدامها في إطار إنشاء دورات تكوينية في هذا المجال .

[1]- بن عيرد عبد الغني , بضياف هاجر , المرجع السابق , ص 16 .

[2]- حايطي فاطيمة , المرجع السابق , ص 143 .

ثانيا : كتبة المواقع الإلكترونية .

هم كتاب الضبط الذين خضعوا لدورات تكوينية مكثفة في البرمجة و نظم الإدارة المعلوماتية وتصميم المواقع و أبرز المهام التي تقع على عاتقهم[1] :

1- تسجيل الدعاوى و تجهيز جدول المواعيد للجلسات .

2- تجهيز جداول تقديم الدفوع و إستيفاء رسوم الدعوى إلكترونيا .

3- متابعة الدعاوى و عرض الجلسات و الإتصال بالأطراف و تحضيرهم في مواعيد الجلسات.

4- التأكد من صفة الحاضرين قبل السماح لهم بالولوج إلى موقع المحكمة لحضور الجلسة .

ثالثا : إدارة المواقع و البرمجيون .

هم مجموعة من الفنيين في مجال البرمجيات وصيانة شبكات الحاسب الآلي و يعملون على الأجهزة التقنية , يكمن دورهم في متابعة إجراءات المحاكمة و إصلاح الأعطال التي من الممكن أن تحدث للأجهزة و المعدات و كذلك إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث الأخطاء الفنية التي تربك و تعطل العمل , إضافة إلى محاولات الدخول إلى لموقع المحكمة و عمليات القرصنة و كذا تأمين النظام من الفيروسات [2] .

[1]- حازم محمد الشرعة , المرجع السابق , ص 62 .

[2]- أشرف جودة محمد محمود , المرجع السابق , ص 81 .

رابعا : المحامي المعلوماتي .

نعني به المحامي الذي له الحق في تسجيل الدعوى و الترافع في المحكمة الإلكترونية و هو ما يختلف عن كتبة الضبط أو القضاة إذ يلزمه هو الآخر أن يكون على دراية بعلوم الحاسوب و نظم الإتصال , مع ضرورة تمكنه من الوصول إلى مختلف المعدات الحاسوبية اللازمة لأداء مهامه كمحامي إلكترونيا [1] .

[1]- ترجمان نسيمة , المرجع السابق , ص 132 .

الفصل الثاني

الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني بالجزائـر وصعوبات تطبيقه

أطلقت الجزائر من خلال وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الإتصال مشروع برنامج الجزائر الإكترونية 2013/2009 , و هو برنامج يسعى لإقامة حكومة إلكترونية من خلال إستعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال مع آفاق سنة 2013 [1] .

على مستوى القضاء يتجسد نظام الحكومة الإلكترونية في برامج إصلاح العدالة , و هذا ما أكده رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في تصريحه أثناء إفتتاح السنة القضائية 2008/2007 بتاريخ 29 أكتوبر 2007 الذي جاء فيه : " إن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته و إنما هو وسيلة مرحلية للإرتقاء بالقضاء إلى مستوى التحديات التي فرضتها عملية التحولات الداخلية و الخارجية "[2] , و يضاف لذلك إنشاء العديد من الأرضيات الرقمية التي لها دور بارز في تفعيل التقاضي الإلكتروني بالجزائر مثل : منصة النيابة العامة , منصة وزارة العدل و كذا مجموعة من الأرضيات الرقمية للمجالس القضائية و المحاكم الإبتدائية عبر ربوع الوطن .

ومنه نجد أن مرفق القضاء الجزائري الذي طالما إتسم بأسلوبه التقليدي في التسيير يعمل على الخروج من نواميسه القديمة و إنتهاج منحى جديد مواكب لتطورات العصر الحديث , و عليه سوف يتم معالجة هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث الأول يتطرق لضوابط التقاضي

[1]– سفيان بطاطا , عبد الكريم بعداش , مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة تقييمية و مقارنة بتونس و المغرب باستعمال مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة , مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي , جامعة أحمد , مجلد 14 , 2020 , ص 414 .

[2]– عصماني ليلى, المرجع السابق , ص 222 .

الإلكتروني وفق التشريع الجزائري ثم المبحث الثاني الذي يتناول بالذكر أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة و أخيرا المبحث الثالث الذي يستعرض صعوبات التقاضي الإلكتروني بالجزائر .

المبحث الأول : ضوابط التقاضي الإلكتروني وفق التشريع الجزائري .

الدولة الجزائرية من بين الدول التي سعت إلى عصرنة الإدارة و تحديثها بالإعتماد على تكنولوجيا الإعلام و الإتصال الحديثة لما لذلك من إنعكاسات إيجابية على إنجاز العمل الإداري, والتقاضي الإلكتروني أحد آليات رقمنة قطاع العدالة من أجل الإرتقاء بالعمل في مرفق القضاء من العمل التقليدي إلى العمل التقني الحديث .

في إطار وفاء الدولة الجزائرية بإلتزاماتها الدولية كان لزاما عليها سن قوانين تنص على التقاضي الإلكتروني تنفيذا لهذه الإلتزامات (المعاهدات و الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر و التي نصت على التقاضي الإلكتروني) .

فيما يلي سيتم بيان الأساس القانون للتقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري (المطلب الأول), شروط التقاضي الإلكتروني وفق التشريع الجزائري (المطلب الثاني) ثم المظاهر الإجرائية لسير التقاضي الإلكتروني (المطلب الثالث) .

المطلب الأول : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري.

في سبيل تنفيذ برنامج "إصلاح العدالة" الذي عملت عليه الحكومة الجزائرية شهدت سنة 2015 بداية تنفيذ هذا الإصلاح , حيث ظهرت مجموعة من النصوص القانونية إلى النور تتبنى في مجموعها قواعد قانونية تجسد فكرة التقاضي الإلكتروني , ضمن هذا المطلب سنتطرق للأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني بالأمر رقم 02/15 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية (الفرع الأول) , بالقانون رقم 03/15 المتعلق

بعصرنة العدالة (الفرع الثاني) ثم بالقانون رقم 12/15 المتعلق بحماية الطفل (الفرع الثالث) وأخيرا بالأمر 04/20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية (الفرع الرابع) .

الفرع الأول : الأمر رقم 02/15 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية .

في محاولة من المشرع الجزائري للحاق بركب الدول المتطورة تبنى فكرة التقاضي الإلكتروني بشكل غير مباشر ضمن هذا الأمر [1] , بحيث نص الأمر 02/15 في الفصل السادس من الباب الثاني " في التحقيقات " بالكتاب الأول تحت عنوان " مباشرة الدعوى العمومية و إجراءات التحقيق" في نص المادة 65 مكرر27 [2] على : "يجوز لجهة الحكم , تلقائيا أو بطلب من الأطراف, سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته , بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد و استعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة صورة الشخص و صوته " .

بذلك نجد أن المشرع الجزائري أقر بجوازية استخدام تقنية المحاكمة عن بعد بالإجراءات الجزائية فيما يخص سماع الشهود حفاظا على سرية هويتهم .

[1]- حايطي فاطيمة , المرجع السابق , ص 141 .

[2]- الأمر رقم 02/15 , المؤرخ في 23 يوليو 2015 , المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم , ج.ر.ج.ج, الصادرة في 26 يوليو 2015 , عدد 40 , ص 28.

الفرع الثاني : القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة .

يعد القانون 03/15 السند القانوني الذي وضع الإطار العام لفكرة التقاضي الإلكتروني إذ من خلاله تبنى المشرع الجزائري هذه الفكرة صراحة و بصورة مباشرة [1] و يظهر ذلك بالمادة التاسعة منه التي نصت على :" فضلا عن الطرق المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و قانون الإجراءات الجزائية في هذا المجال , يمكن أن يتم تبليغ و إرسال الوثائق و المحررات القضائية و المستندات بالطريق الإلكتروني وفقا للشروط و الكيفيات المحددة في هذا القانون "[2] , و كذا سماح نص المادة الرابعة عشر[3] باستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد لسماع الأطراف و إستجوابهم , و يضاف لذلك ما جاءت به المادة الخامسة عشر في استعمال نفس التقنية في التحقيق بقولها : " يمكن لقاضي [قاضي] التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في إستجواب أو سماع شخص و في إجراء مواجهات بين عدة أشخاص "[4] .

الفرع الثالث : القانون رقم 12/15 المتعلق بحماية الطفل .

سمح المشرع الجزائري بإجراء تسجيل سمعي بصري أثناء التحقيق لفائدة الطفل ضحية الإعتداءات الجنسية , بغرض تسهيل الإطلاع عليه أثناء سير الإجراءات القضائية كما يمكن أن يتم هذا التسجيل سمعيا بصفة حصرية إذا إقتضت مصلحة الطفل الضحية ذلك و بقرار من

[1]- حايطي فاطيمة , المرجع السابق , ص 141 .

[2]- قانون رقم 03/15 , المؤرخ في 1 فبراير 2015 , المتعلق بعصرنة العدالة , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 10 فبراير 2015 , عدد 6 , ص 6 .

[3]- أنظر المادة 14 , القانون نفسه , ص 5 .

[4]- المادة 15 , القانون نفسه , ص 5 .

وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق , وهذا ما تم النص عليه في المادة 46 من القانون 12/15 : " يتم خلال التحري و التحقيق , التسجيل السمعي البصري لسماع الطفل ضحية الإعتداءات الجنسية "[1] .

و في سبيل حماية مصلحة هذا الطفل مكن هذا القانون الأخصائي النفساني من الحضور أثناء سماع الطفل الضحية , على أن يتلف هذا التسجيل و نسخه في أجل سنة واحدة إبتداءا من تاريخ إنقضاء الدعوى العمومية و يعد محضر بذلك وفقا لما نصت عليه ذات المادة سالفة الذكر.

الفرع الرابع : الأمر رقم 04/20 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية .

في ظل الظروف الصحية التي عاشتها البلاد نتيجة لتفشي جائحة فيروس كورونا تم توسيع الأخذ بتقنية الإتصال عن بعد في مجال التقاضي الإلكتروني بعدما كانت محتشمة في إطار القانون 03/15 و إستبدال التقاضي العادي بالتقاضي الإلكتروني الذي يتم عن بعد .

سمح الأمر 04/20 باستخدام وسائل الإتصال عن بعد في الإجراءات القضائية و ذلك للحفاظ على سير العدالة و الحفاظ كذلك على الأمن و الصحة العمومية [2] إستنادا لنص المادة 441 مكرر2 الذي جاء فيه : " يمكن لجهات [جهات] التحقيق أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد في إستجواب أو سماع شخص , و في إجراء المواجهة بين الأشخاص و في التبليغات

[1]– القانون رقم 12/15 , المؤرخ في 15 يوليو 2015 , المتعلق بحماية الطفل , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 19 يوليو 2015 , عدد 39 , ص 4 .

[2]– قحموص نوال , تفعيل تقنية المحادثة المرئية عن بعد في ظل الأزمة الصحية (جائحة كورونا) , دائرة بحوث الدراسات القانونية و السياسية , جامعة الجزائر 1 , مجلد 5 , عدد 2 , 2021 , ص 94 .

التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها "[1] و كما يمكن اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة طبقا للمادة 441مكرر 7 والتي نصت على :" يمكن لجهات [جهات] الحكم أن تلجأ لاستخدام المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها أو بناءا على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم ..."[2] .

المطلب الثاني : شروط التقاضي الإلكتروني حسب التشريع الجزائري .

المحادثة المرئية عن بعد هي الآلية القانونية للتقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية , و بإعتبارها تقنية جديدة مستخدمة في الإجراءات القضائية كان لزاما على المشرع الجزائري تحديد و وضع شروط لإستخدامها مما يضمن عدم المساس بحقوق المتهمين و تكريس المحاكمة العادلة بإحترام مبدأ الشرعية .

ضمن هذا المطلب سيتم تحديد الشروط الموضوعية (الفرع الأول) و الشروط الفنية (الفرع الثاني) لإعتماد هذه التقنية و التي تستشف من خلال إستقراء المادة الرابعة عشر من القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة و المادة 441 مكرر من الأمر 04/20 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية .

[1]- المادة 441 مكرر2 , الأمر رقم 04/20 , السابق الذكر , ص 9 .

[2]- المادة 441 مكرر 7 , الأمر نفسه , ص 12 .

الفرع الأول : الشروط الموضوعية .

هي مجموع الشروط التي تمس حسن سير العدالة و إجراءاتها و حقوق الأفراد و الحفاظ على صحتهم و أمنهم , وتتمثل في :

أولا : حسن سير العدالة .

أهم سبب لتبني التقنية في الإجراءات القضائية يتمثل في الحفاظ على سير الإجراءات القضائية بشكل منتظم خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا [1] .

وبذلك نجد أن التقاضي الإلكتروني له دور مهم في سير الإجراءات القضائية بحيث أنه لا يتأثر بالظروف الخارجية صحية كانت أو طبيعية أو غيرها لأن جميع مراحله تتم بوسائل الإتصال عن بعد دون الحاجة للتواجد الشخصي للمعني بهذه الإجراءات القضائية مما يؤثر إيجابا على حسن سير العدالة .

ثانيا : إحترام الحقوق المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية .

جاءت المادة 177 من تعديل الدستور الجزائري لسنة 2020 على : "يحق للمتقاضي المطالبة بحقوقه أمام الجهات القضائية..."[2] و نصت المادة 175 منه على ضمان الحق في الدفاع , و منه نجد أنه لتفعيل التقاضي الإلكتروني و تطبيقه ينبغي أن لا يمس بحقوق الأفراد المكرسة دستوريا و المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية في سبيل الحفاظ على مبادئ

[1]– أمير بو سماحية , وفاء شناتية , مستقبل تقنية المحاكمة عن بعد في ضوء الأمر04/20 بين المواءمة المرحلية لجائحة كورونا و صعوبة الإستمرار بعدها , المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية , مخبر الدراسات القانونية البيئية , مخبر النشاط العقاري , جامعة الجيلالي سيدي بلعباس , جامعة 8 ماي 1945 قالمة , مجلد 58 , عدد2 , 2021 , ص 871 .

[2]– المرسوم الرئاسي رقم 442/20 , المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 , المتعلق بإصدار التعديل الدستوري , المصادق =

المحاكمة العادلة[1] و التي جاء النص عليها بالمادة الأولى منه ب " يقوم هذا القانون على مبادئ الشرعية و المحاكمة العادلة و إحترام كرامة و حقوق الإنسان..."[2] .

ثالثا : الحفاظ على الأمن و الصحة العمومية .

شرط الحفاظ على الأمن و الصحة العمومية لم يكن من بين الشروط المنصوص عليها ضمن المادة الرابعة عشر من القانون 03/15 , غير أن الظرف الصحي السائد بالجزائر نتيجة تفشي فيروس كورونا دفع المشرع إلى إضافة هذه الحالة و بالتالي صدور الأمر 04/20 الذي أخذها كشرط لإستخدام تقنية الإتصال عن بعد للتماشي مع المتطلبات الصحية الطارئة للجائحة [3] .

رابعا : إحترام مبدأ الآجال المعقولة .

يعتبر القضاء الجزائي أخطر من نظيره المدني نظرا للجزاءات التي تترتب عليه , لذلك فإن إحترام مبدأ الآجال المعقولة أو سرعة الفصل في الدعوى الجزائية الذي يمثل أحد الضمانات

---

[1] = عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020, ج.ر.ج.ج , الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020 , عدد 82 , ص 4.
– تومي يحيى, المثول عن بعد أمام المحاكم الجزائية عبر وسائل الإتصال المسموعة و المرئية في القانون الجزائري , مجلة الدراسات القانونية , مخبر السيادة و العولمة , جامعة يحي فارس , المدية , مجلد 7 , عدد 2 , جوان 2021 , ص 258.

[2] – الأمر رقم 155/66 , المؤرخ في 8 يونيو 1966, المتضمن ق.إ.ج المعدل و المتمم , ج.ر.ج.ج , الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1966 , عدد 48 .

[3] – أمير بو سماحية , وفاء شناتية , المرجع السابق , ص 872 .

الأساسية للمحاكمة العادلة يستلزم الإسراع في الإجراءات القضائية على نحو لا يؤثر في حقوق كل من المتهم[1] و الضحية على حد سواء , وهذا ما تكفله وسائل الإتصال عن بعد المستخدمة في الإجراءات الجزائية و التي تختصر الوقت و الجهد .

خامسا : بعد المسافة .

يقصد بها أن يكون المتقاضي نزيلا بإحدي المؤسسات العقابية التي تبعد عن مقر الجهة القضائية المختصة بالفصل في ملف الدعوى , و ذلك لتفادي إجراءات نقل المحبوس الذي تكلف توفير مركبات و حماية أمنية و كذا إتخاذ مجوعة من الإجراءات الإدارية لذلك [2] .

سادسا : ضمان سير الإجراءات القضائية .

الكوارث الطبيعية بإختلاف طبيعتها من ثلوج و عواصف و فيضانات و غيرها تؤثر على سرعة سير الإجراءات القضائية و التي تؤثر بدورها على حقوق المتهم , مما يجعل وسائل الإتصال عن بعد وسيلة فعالة لتفادي تأثير هذه الكوارث الطبيعية على إجراءات المحاكمة [3] .

---

[1]- لعراج مريم , جوادي إلياس , حق التقاضي و المثول أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي , مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية , مخبر العلوم و البيئة , المركز الجامعي لتامنغست , جامعة الوادي , مجلد 9 , عدد 4 , 2020 , ص 218 .

[2]- محمد زرفاوي , المحاكمة عن بعد كإجراء مسهل للوقاية من إنتشار وباء كورونا , تاريخ الإطلاع 2021/10/12 https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:bZakE7_3V1IJ:https://www.droitetentreprise.com/+&cd=1&hl=ar&ct=c

[3]- تومي يحي , المرجع السابق , ص 257 .

الفرع الثاني : الشروط التقنية .

هي تلك الشروط التي تتصل بالجانب الفني للوسائل التكنولوجية , و تتمثل في :

أولا : سرية و أمانة الإرسال .

شرط أساسي يجب أن تتمتع به الوسيلة المستعملة فلا يمكن أن تتم المحادثة المرئية عن بعد عبر شبكات غير محمية و قابلة للإختراق مما يعرض المعلومات أو البيانات المتبادلة أثناء الإرسال لخطر إنتهاك خصوصيتها و الإطلاع عليها[1] مما يؤثر على حقوق الدفاع .

في سبيل الحفاظ على سرية و أمانة الإرسال نصت المادة الثانية من القانون 03/15 على: " تحدث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بوزارة العدل و المؤسسات التابعة لها و كذا الجهات القضائية ..."[2] كما و أكدت المادة الثالثة من ذات القانون على الحماية التقنية للبيانات بقولها: " تتضمن الحماية التقنية للمعطيات المذكورة بالمادة 2 أعلاه , قراءة وكتابة, بواسطة برنامج إلكتروني يرخص بإستعمال معطيات المنظومة المركزية"[3] .

[1]- أمير بو سماحية , وفاء شناتية , المرجع السابق , ص 873 .

[2]- المادة 2 , القانون 03/15 , المرجع السابق , ص 4 .

[3]- المادة 3 , القانون نفسه , ص 4 .

ثانيا : إلتقاط و عرض كامل و واضح لمجريات المحاكمة .

شرط في غاية الأهمية لإجراء محاكمة عن بعد , إذ يجب نقل مجريات المحاكمة صوت و صورة بطريقة واضحة و لكل الأطراف و إلا عدت محاكمة شكلية لا ترقى لتجسيد القضاء العصري[1] .

النقل الجيد لمراحل المحاكمة و لكل الأطراف القضائية له دوره في تشكيل قناعة القاضي و فهمه لأحداث القضية المطروحة أمامه و ليتمكن من إصدار الحكم المناسب لها وفق ما ينص عليه القانون .

ثالثا : تسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية و إرفاقها بملف الإجراءات .

يجب أن يتم تسجيل التصريحات و الأقوال التي تم الإدلاء بها وكافة مجريات المحاكمة على دعامة موثوقة ترفق بملف الإجراءات [2] , و يتم تدوينها بشكل إملائي و حرفي مع التوقيع على المحضر الذي تم تدوينه من طرف القاضي المكلف بالملف و أمين الضبط [3] و هنا تبرز نية المشرع الجزائري في عدم إغفال الكتابة لإحتمالية تلف الدعامة الرقمية لأي سبب كان فتضمين التصريحات و الإجراءات بمحاضر كتابية تضمن إمكانية العودة إليها [4] .

---

[1]- أمير بو سماحية , وفاء شناتية , المرجع السابق , ص 873 .

[2]- جحا حورية , إجراءات المحاكمة عن بعد , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر , تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة زيان عاشور , الجلفة , 2020/2019 , ص 17 .

[3]- عمارة عبد الحميد , استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق و المحاكمة الجزائية , المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية , جامعة الجزائر 1 , مجلد 10 , عدد 3 , 2018 , ص 65 .

[4]- لعراج مريم , جوادي إلياس , المرجع السابق , ص 227 .

المطلب الثالث : المظاهر الإجرائية لسير التقاضي الإلكتروني.

حددت كل من المادتين السادسة عشر من القانون 02/15 و المادة 441 مكرر 1 من الأمر 04/20 مكان إجراء التقاضي الإلكتروني المتمثل في مقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته أو من داخل المؤسسة العقابية بواسطة المحادثة المرئية عن بعد إذا كان الشخص المراد سماعه محبوسا .

و في سبيل تحديد المظهر الإجرائي لاستخدام التقنية في التقاضي سيتم التطرق لرفع و برمجة الدعوى إلكترونيا (الفرع الأول) ثم استخدام التقنية من طرف جهتي التحقيق والحكم (الفرع الثاني) بعدها استخدام التقنية بناءا على طلب أحد الخصوم (الفرع الثالث) فاستخدام التقنية بناءا على طلب النيابة العامة (الفرع الرابع).

الفرع الأول : رفع و برمجة الدعوى إلكترونيا .

إن إجراءات التقاضي التقليدية تقتضي تسجيل الدعوى القضائية بالسجلات الرسمية للمحكمة المختصة ليتم النظر فيها , أما بالنسبة لإجراءات التقاضي الإلكتروني فإن الأمر يختلف ذلك أنه يقوم عبر وسيط إلكتروني بحيث يتم تسجيل الدعوى من خلال بوابة رقمية إفتراضية مخصصة لذلك , و يضاف إليه دفع الرسوم القضائية إلكترونيا و يتم تبليغ أطراف الخصومة إلكترونيا باعتماد الوسائل الحديثة كالتبليغ بواسطة البريد الإلكتروني أوالهواتف الذكية و غيرها[1] .

[1]– عمارة عبد الحميد , التقاضي الإلكتروني عن بعد دراسة مقارنة , المرجع السابق , ص 589-590 .

الفرع الثاني : استخدام التقنية من طرف جهتي التحقيق و الحكم .

أجازت المادة 15 من القانون 03/15[1] و المادة 441 مكرر 2 من الأمر04/20 [2]

لجهة التحقيق استعمال تقنية الإتصال عن بعد في مرحلة التحقيق لإستجواب و سماع الأشخاص, غير أن بعض الدارسين إعتبروا هذا الأمر خروج عن القاعدة العامة التي تقتضي أن تتم جلسات التحقيق في نطاق جغرافي واحد , إلا أن العديد من الآراء تعمد إلى القول أن التحقيق يتم صوت و صورة أي يعد ذلك حضورا فعليا ينعقد الإختصاص فيه للمحكمة التي يجري بها التحقيق أو المحاكمة [3] .

كما أجازت المادة الخامسة عشر من القانون 03/15[4] لجهة الحكم إمكانية اللجوء لاستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد لسماع تصريحات المعني غير أنها ربطتها فقط بقضايا الجنح و كذلك بموافقة المعني و النيابة العامة , في حين أن المادة 441 مكرر 8 من الأمر 04/20[5] إختلفت مع المادة سالفة الذكر في أنها لم تربطها بقضايا الجنح فقط كما أن النيابة

---

[1]- المادة 15 : " يمكن لقاضي[قاضي] التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص و في إجراء مواجهات بين عدة أشخاص .

يمكن لجهة [جهة] الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود و الأطراف المدنية و الخبراء " , القانون 03/15 , السابق الذكر , ص 5 .

[2]- المادة 441 مكرر2 :" يمكن لجهات[جهات] التحقيق أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص ،وفي إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها " , الأمر 04/20 , السابق الذكر , ص 12 .

[3]- جحا حورية , المرجع السابق , ص 24 .

[4]- أنظر المادة 15 , القانون 03/15 , السابق الذكر , ص 5 .

[5]- أنظر المادة 441 مكرر8 , الأمر 04/20 , السابق الذكر, ص 13 .

العامة أو أحد الخصوم أو المتهم الموقوف أو دفاعهم إذا لم يكن رفضهم لاستعمال هذه القنية مبررا فإن لجهة الحكم إصدار قرار غير قابل للطعن و تستمر المحاكمة .

الفرع الثالث : استخدام التقنية بناءا على طلب أحد الخصوم.

لم يأت إستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد من طرف أحد الخصوم ضمن القانون 03/15 بخلاف الأمر 04/20 الذي ذكرها ضمن المادتين 441 مكرر7[1] و 441 مكرر9[2] بحيث تفصل جهة الحكم في الطلب بالقبول أو الرفض بعد الإحاطة برأي باقي الأطراف و النيابة العامة غير أنه يجوز لها مراجعة قرارها بظهور ظروف جديدة بعد تقديم الطلب .

الفرع الرابع : استخدام التقنية بناءا على طلب النيابة العامة .

يمكن للنيابة العامة هي الأخرى أن تلجأ لاستعمال تقنيات الإتصال عن بعد أثناء إستجواب أو سماع الأشخاص أو في مواجهات بين الأشخاص و هذا ما جاء بنص المادة 441 مكرر 7 من الأمر04/20[3] .

و في جميع الحالات يحرر محضر عن سير استعمال هذه التقنية مع توقيع من طرف الأشخاص المعنيين و يلحق المحضر بملف الإجراءات .

[1]- أنظر المادة 441 مكرر 7 , الأمر 04/20 , السابق الذكر, ص 12 .
[2]- أنظر المادة 441 مكرر 9 , الأمر نفسه , ص 13 .
[3]- أنظر المادة 441 مكرر 7 , الأمر نفسه , ص 12 .

المبحث الثاني : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة .

ركزت المواثيق العالمية و الإقليمية لحقوق الإنسان على مبدأ هام ألا و هو مبدأ الحق في محاكمة عادلة , بإعتباره حق طبيعي و أصيل في مجال حقوق الإنسان و لإرتباطه اللسيق بدولة القانون القائمة على إحترام و حماية حقوق مواطنيها [1].

و استخدام التقنيات التكنولوجية في إجراءات العدالة الجنائية لا يعني بالضرورة التنصل من ضمانات المحاكمة العادلة و إنما تبقى خاضعة لها و لا تختلف في سيرها العادي إلا في الناحية الشكلية .

من خلال هذا المبحث سنتعرض لأثر التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة التحقيق (المطلب الأول) ثم أثره على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة المحاكمة (المطلب الثاني).

المطلب الأول : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة التحقيق .

التحقيق هو مرحلة سابقة لمرحلة المحاكمة , و هو مجوعة من الإجراءات التي تستهدف البحث عن الأدلة بشأن جريمة إرتكبت و تجميعها ثم تقديرها[2] و أثناء هذه المرحلة تمنح للمتهم ضمانات تصون حقوقه خاصة أثناء الإستعانة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة .

[1]– دراجي بلخير , المحاكمة العادلة بين المواثيق الدولية و الإقليمية , مجلة العلوم القانونية و السياسية , جامعة جيجل , عدد 7 , جوان 2013 , ص 80 .

[2]– أقشيش العيفة , عبد اللاوي نورة , ضمانات المتهم أثناء مرحلتي التحري و التحقيق الإبتدائي , مذكرة مقدمة لنيل =

ضمن هذا المطلب سيتم بيان أثر تقنية التقاضي الإلكتروني على حق الدفاع (الفرع الأول) ثم أثرها على سرية إجراءات التحقيق (الفرع الثاني) يليها أثرها على سرعة الإجراءات الجزائية (الفرع الثالث) .

الفرع الأول : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على حق الدفاع.

حق الدفاع هو حق مكفول للفرد سواء ضمن الصكوك الدولية التي عملت على تكريس حقوق الإنسان أو ضمن دساتير الدول المختلفة و يستمد الحق في الدفاع من القانون الطبيعي[1].

نظرا لما يحتله حق الدفاع من أهمية بإعتباره أهم ضمانة للمحاكمة المنصفة جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مؤكدا عليه في مادته الحادية عشر بفقرتها الأولى[2] : " كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن يثبت إرتكابه لها قانونا في محاكمة علنية تكون قد وفرت فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه ", كما وتم التأكيد عليه كذلك ضمن المادة الرابعة عشر من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية[3] بفقرتها الثالثة (ب) و (د) إذ تتاح له جميع

---

[1] = شهادة الماستر , تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة العقيد أكلي محند أولحاج , البويرة , فيفري 2015 , ص 57 .

– تازي أمينة , ضمانات المتهم خلال مرحلة التحقيق الإبتدائي وفقا لتعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2018 , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر , تخصص القانون الجنائي , كلية الحقوق و السياسية , جامعة الدكتور مولاي الطاهر , سعيدة , 2019/2018 , ص 26 .

[2] – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان , إعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة , القرار 217000 ,10 ديسمبر 1948 , للإطلاع : https://news.un.org/en/

[3] – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية , قرار 22000 (د.22) , المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 , الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة , دخل حيز النفاذ في 33 مارس 1976 .

الوسائل التي تمكنه من الدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محامي , و لم يختلف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عن تضمينه في المادة 1/67 (ب) و (د) [1].

حق الدفاع حق معترف به في الدستور الجزائري ضمن المادة 175[2] وكل من القانون 03/15 و الأمر 04/20 لم يختلفا في ضمان حق الدفاع للمتهم في ظل إستخدام تقنيات الإتصال عن بعد وقد شدد المشرع على ضرورة تمكين المتهم من الإستعانة بمحام و إعلامه بحقوقه المنصوص عليها قانونا و حتى أن المشرع سمح بحضور المحامي رفقة موكله بمكان سماعه[3], وبذلك نجد أن المحادثة المرئية عن بعد لا تمس بجوهر القانون لأن المحاكمة العادلة مضمونة و لكن في ظل شكل آخر أي بواسطة تقنية الإتصال عن بعد .

فالإجراءات القضائية عبر وسائل الإتصال عن بعد لا تمس بمبدأ القناعة الوجدانية للقاضي الجزائي في الإقتناع للإجراءات الجزائية المسموعة و المرئية عبر هذه التقنيات تعمل على نقل الأحداث[4] كما هي دون تغيير و لكن شريطة أن يكون الإعداد التقني على مستوى جيد بحيث يسمح بسير الإجراءات القضائية دون عرقلة .

الفرع الثاني : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على سرية إجراءات التحقيق .

[1]- المادة 1/67 (ب) و (د) ، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للإطلاع : https:/Legal.un.org

[2]- المادة 175 , المرسوم الرئاسي رقم 442/20 , السابق الذكر , ص 37 .

[3]- عمر عبد المجيد مصبح , المرجع السابق , ص 400 .

[4]- عمر عبد المجيد مصبح , المرجع نفسه, ص400 .

سرية إجراءات التحقيق من أهم الضمانات التي تحمي حقوق المتهم فلا يمكن للجمهور الإطلاع على مجريات التحقيق , و قد تم النص على سرية إجراءات التحقيق بالمادة 11ق.إ.ج بقولها:" تكون إجراءات التحري و التحقيق سرية , ما لم ينص القانون على خلاف ذلك , و دون إضرار بحقوق الدفاع "[1] و ألزمت ذات المادة بفقرتها الثانية كل شخص له صلة بإجراءات التحقيق بكتمان السر المهني و بخلاف ذلك يكون تحت طائلة المساءلة الجزائية .

و لضمان سرية إجراءات التحقيق في إطار استخدام التقنيات التكنولوجية حرص على ضرورة تمتع التقنية المستعملة بميزة أمن و سرية التراسل و هذا ما تم النص عليه بالمادة 2/14 من القانون 03/15[2] و كذا المادة 441 مكرر 2 من الأمر 04/20[3] .

الهدف من الحفاظ على سرية إجراءات التحقيق يكمن في حماية أصل البراءة فالمتهم أثناء هذه المرحلة ليس مدانا و عليه وجب الحفاظ على سمعته و منع التشهير به , و يضاف لذلك حماية الخصوم و سلطة التحقيق من تأثير الرأي العام خاصة إذا كانت القضية محل التحقيق تشغل المجتمع مما ينجر عنه ظهور آراء و إتجاهات مؤيدة لبراءة المتهم أو مخالفة لها و التي من شأنها التأثير على سلطات التحقيق[4] .

الفرع الثالث : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على سرعة الإجراءات القضائية .

[1]- المادة 11 , الأمر 156/66 المعدل و المتمم , السابق الذكر , ص 3 .
[2]- أنظر المادة 2/14 , القانون 03/15 , السابق الذكر , ص 5 .
[3]- أنظر المادة 441 مكرر 2 , الأمر 04/20 , السابق الذكر , ص 12 .
[4]- خليل الله فليغة , يزيد بوحليط , المرجع السابق , ص 896 .

العدالة البطيئة شكل من أشكال الظلم و العدالة التي تضمنها المعايير الدولية هي العدالة الناجعة و الفعاله [1], و يظهر ذلك من خلال المادة 14/ج [2] من العهد الدولي الأول الخاص بالحقوق المدنية و السياسية و المادة 67/ج من نظام روما[3] .

بإعتبار أن سرعة الإجراءات الجزائية مرتبطة بحقوق الأفراد و حرياتهم و إفتراض قرينة البراءة فإنها تقتضي "سرعة الكشف عن الجريمة و ضبط الجاني و الفصل في القضية التي قيدت حريته في أقرب وقت ممكن بشكل لا يخل بضمانات التقاضي أمام المحاكم الجزائية "[4] و هذا ما عملت المادة الأولى من ق.إ.ج [5] على تأكيده .

الإجراءات القضائية التي تعتمد على الوسائل التقنية توفر السرعة المطلوبة للفصل في القضايا غير أن هذا لا يعني أنها تمس بحقوق المتهم أو أحد أطراف الخصومة , ذلك أنها تحمي المتهم من المعانات التي يتلقاها خاصة الشعور بالعار نتيجة إرتكابه فعل غير مشروع رغم إفتراض براءته مسبقا [6], و يضاف إليه إمكانية سماع الشهود بأقرب وقت ممكن دون الحاجة

---

[1]– لخضاري عبد الحق , ضمانات المحاكمة العادلة وفق نظام روما الأساسي و مدى مطابقتها لمعايير حقوق الإنسان , مجلة الدراسات القانونية و السياسية , جامعة تبسة , مجلد 6 , عدد 1 , جانفي 2020 , ص 206 .

[2]– المادة 14/ج :"أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له " , العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية , السابق الذكر.

[3]– المادة 67/ج :" أن يحاكم دون تأخير لا موجب له " , نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية , السابق الذكر .

[4]– لعراج مريم , جوادي إلياس , المرجع السابق , ص 220 .

[5]– المادة الأولى :" أن تجري المتابعة و الإجراءات التي تليها في آجال معقولة و دون تأخير غير مبرر و تعطى الأولوية للقضية التي يكون فيها المتهم موقوفا " , الأمر 155/66 المعدل و المتمم , السابق الذكر , ص 14 .

[6]– سنان سليمان سنان الطياري الظهوري , المرجع السابق , ص 30 .

لتكبد العناء لنقلهم إلى المكان المراد سماعهم به[1] و كذا حماية الوقائع في ذاكرة الشاهد من أن تتشوه أو تنسى و هذا ما يصب في الصالح المتهم [2] .

المطلب الثاني : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة المحاكمة .

تعتبر المحاكمة المرحلة الأخيرة للدعوى الجزائية أين يختص قضاة الحكم بفحص الأدلة وتمحيصها للتأكد من صحتها من أجل الكشف عن الحقيقة و الفصل في موضوع الدعوى سواء بالإدانة أو البراءة .

لمرحلة المحاكمة مبادئ تقوم عليها حتى تتحقق المحاكمة العادلة , في هذا المطلب سنتعرض لأثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على مبدأ العلنية (الفرع الأول) ثم أثره على مبدأ الوجاهية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على مبدأ العلنية .

المحاكمة العادلة لا تتحقق على أرض الواقع إلا إذا كانت جلسات المحاكمة مفتوحة أمام الجميع مما يحقق الرقابة الشعبية على القاضي و الذي بدوره يكون أكثر حرصا على تطبيق القانون[3], و نعني بعلانية المحاكمة تمكين الجمهور بغير تمييز من حضور جلسات المحاكمة و

[1]– محي الدين حسيبة , سماع الشهود عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بين الحق في الحماية و حقوق الدفاع , مجلة البحوث و الدراسات القانونية و الإقتصادية ,جامعة البليدة 2 , عدد 10 , ب.س.ن , ص 289 .

[2]– سنان سليمان سنان الطياري الظهوري , المرجع السابق , ص 30 .

[3]– عمار بوضياف , المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي و المواثيق الدولية دراسة مقارنة , ط الأولى , جسور للنشر و التوزيع , الجزائر , 2010 , ص 32 .

متابعة ما يترتب عنها من مناقشات و مرافعات و ما يتخذ فيها من إجراءات و ما يصدر فيها من أحكام و قرارات [1] , و يعد مبدأ العلنية ضمانة هامة من ضمانات المحاكمة العادلة إذ أنها تؤدي إلى دعم ثقة المواطن في أحكام القضاء و التخفيف من قلق المتهم بالسماح لذويه بالحضور لجلسة المحاكمة مما يأثر إيجابا على نفسيته و دفاعه [2].

البعض يرى أن إدراج المحادثة المرئية عن بعد و تقيات الإتصال الحديثة التي تمثل جوهر التقاضي الإلكتروني إنتهاك لمبدأ العلنية لعدم توافر الحضور المادي للجمهور بقاعة الجلسات مما يؤدي إلى تعسف القضاة , في حين يرى البعض الآخر أن إتباع هذه التقنية في ظل الظروف الصحية الحالية له مبرره في تفعيل البروتوكول الصحي المفروض من قبل منظمة الصحة العالمية لمواجهة تداعيات إنتشار فيروس كورونا المستجد و للحفاظ على صحة المواطنين [3] .

بذلك نتوصل إلى أن مبدأ العلنية في إطار المحاكمة التي إعتمد آلية المحادثة المرئية عن بعد مكرس لأن توافره من عدمه يتعلق بالتقنية المستعملة لنقل مجريات المحاكمة صوت و صورة بجودة عالية , و يمكن للقاضي بكبسة زر السماح للجمهور بحضور جلسة المحاكمة إلا إذا إرتئ

---

[1]– حاتم بكار , حماية المتهم في محاكمة عادلة دراسة تحليلية تأصيلية إنتقادية مقارنة في ضوء التشريعات الجنائية المصرية–الليبية –الفرنسية – الإنجليزية – الأمريكية و الشريعة الإسلامية , منشأة المعارف , مصر , ب.س.ن , ص 182 :
.

[2]– ناهد يسرى حسين العيسوى , ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة , رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق , كلية الحقوق , جامعة عين الشمس , مصر , 2012 , ص 45 , للإطلاع الرجوع للموقع الإلكتروني للمنصة القانونية : http://www.sajplus.com

[3]– خليل الله فليغة , يزيد بوحليط , المرجع السابق , ص 897 .

حجبها عن الجمهور من الموقع الإلكتروني للمحكمة .

الفرع الثاني : أثرإعتماد التقاضي الإلكتروني على مبدأ الوجاهية .

يقتضي هذا المبدأ حضور جلسات المحاكمة و تقديم ما لديهم من أدلة و براهين و الرد عليها و مناقشتها , بحيث يتمكن كل طرف من أطراف الخصومة بطرح ما لديه من حجج و حق الخصم في الإطلاع و الرد عليها حتى يتمكن القاضي من تكوين قناعة تمكنه من إيجاد حكم قضائي بشأن الخصومة [1].

من خلال مبدأ الوجاهية تتحقق رقابة الجمهور على المحاكمة و ضمان سيرها بشكل صحيح فبقدر ما تكون المرافعة واضحة للجميع بقدر ما إبتعدت عن الزيف و التضليل فضلا عن تمكين القضاة من مناقشة الخصوم و الإصغاء لتفاصيل إدعاءاتهم [2] و المعلوم أن الأصل بالأحكام الجزائية أنها تقوم على تلك المناقشات و المداولات بين الخصوم بقاعة المحكمة بحضور جميع الأطراف في مكان جغرافي واحد[3],و هذا ماتجاوزه نظام التقاضي الإلكتروني من خلال المحاكمة عن بعد أين يمتد النطاق الجغرافي لجلسات المحاكمة و بالأخص في ظل الظروف

[1]- علي محمد جعفر , شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية , ط الأولى , مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع , لبنان , 2004 , ص 323 .

[2]- بن داود حسين , الشرعية الإجرائية كضمانة لحماية حقوق المتهم خلال مرحلة المحاكمة الجزائية , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر , باتنة 1 , 2018/2017 , ص 56 .

[3]- خليل الله فليغة , سزيد بو حليط , المرجع السابق , ص 898 .

الصحية الراهنة[1] مما يجعل من الصعب على هيئة المحكمة التعرف على شخصية المجرم بطريقة تمكنها من تحديد عقوبة مناسبة له كما و تجعل متابعة أقوال الشهود و أطراف الخصومة أمرا مستعصيا عليها [2] .

غير أن استعمال تقنيات الإتصال الحديثة في الإجراءات القضائية لا تنتهك مبدأ الوجاهية لأن الأدوات المستعملة تعمل على نقل مجريات المحاكمة صوت وصورة بجودة ممتازة و بدقة عالية على نحو لا يعيق أطراف الدعوى في إبداء دفاعهم و الرد على الإتهامات الموجهة إليهم[3] .

المبحث الثالث : صعوبات تطبيق التقاضي الإلكتروني .

رغم أهمية نظام التقاضي الإلكتروني في المنظومة القضائية إلا أنه يواجه مجموعة من الصعوبات التي تعيق تجسيده بالواقع العملي و تجعل تطبيقه معيبا , خاصة في الدول المتخلفة التي

[1]– محمد أمين مروان , التقاضي عن بعد أية ضمانات للمحاكمة العادلة في ضوء مسودة مشروع قانون الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية , كلية الحقوق بالسويسي , جامعة محمد الخامس بالرباط , المغرب , ب.س.ن,ص 8.

[2]– عمارة عبد الحميد , استحدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق و المحاكمة الجزائية , المرجع السابق , ص 65 .

[3]– خليل الله فليغة , يزيد بو حليط , المرجع السابق , ص 898 .

تكون غير قادرة على توفير القدر الكافي من التقنية لتحقيقه أو تخلف القاعدة القانونية في مواكبة تغيرات الواقع المعاش على حد سواء , دون إغفال دور العامل البشري الملم بالتقنية كفاعل مهم في تفعيل آليات التقاضي الإلكتروني .

من خلال هذا المبحث سنبرز مجموعة من النقاط التي تقف حائلا أمام تطبيق التقاضي الإلكتروني بالمنظومة القضائية الجزائرية و ذلك من خلال بيان الصعوبات البشرية (المطلب الأول) , فالصعوبات التقنية (المطلب الثاني) ثم الصعوبات التشريعية (المطلب الثالث) .

المطلب الأول : الصعوبات البشرية .

هي تلك الصعوبات المتصلة بالعامل البشري و خاصة بعض الإداريين غير الملمين بالمهارات الأساسية لشغل وظائف قائمة على استخدام تقنيات حديثة و ذلك لحداثة عهدهم بالتقنية .

في هذا الصدد سنتطرق لبعض النقاط التي تبرز أثر العامل البشري و دوره في تواجد التقاضي الإلكتروني , و ذلك من خلال ضعف الثقة في العامل الإلكتروني (الفرع الأول) ثم الأمية الإلكترونية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : ضعف الثقة في العامل الإلكتروني .

إن خوف الأفراد من استعمال التقنيات الحديثة هو ما يحد من إنتشارها خاصة بين الموظفين حديثي العهد بالتكنولوجيا لضعف مهاراتهم التقنية و الذي يؤدي بالضرورة إلى الحد من رغبتهم

في تطوير أنفسهم و فشل تجربتهم في التعامل مع كل ما هو جديد[1] الأمر الذي يقف عائقا أمام تطبيق تقنيات التقاضي الإلكتروني بالمجال القضائي .

و يظهر ضعف ثقة المواطنين في الوسيط الإلكتروني بشكل كبير في المعاملات المالية الإلكترونية, أين نجد عزوفا كبيرا من قبل الجزائريين لأستغلال بطاقات الدفع الإلكتروني و التعود على المعاملات النقدية و الإبقاء عليها و يرجع ذلك لغياب التحسيس بأهمية الوسيط الإلكتروني إضافة إلى ضعف الحماية المتوفرة في أي إعتداء [2] .

الفرع الثاني : الأمية الإلكترونية .

إن مفهوم الأمية في عصر العولمة و التقنية لم يعد مقتصرا على عدم القدرة على الكتابة و القراءة بالمفهوم التقليدي بل تعداها إلى بعد رقمي,و عرفت الأمية الإلكترونية بأنها : " القدرة على إدراك متى تكون المعلومات مطلوبة , و إمتلاك القدرة على تحديد مكانها , و تقييمها ,

[1]– شيلي إلهام , دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية , رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم , تخصص علوم التسيير , كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف 1 , 2020/2019 , ص 53 .

[2]– عباس لحمر , عمار طهرات , واقع تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في الجزائر و سبل إندماجها في الإقتصاد الجديد , مجلة الإقتصاد و المالية , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة مستغانم , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة الشلف , المجلد 4 , عدد 1 , 2018 , ص 43 .

الإستعمال الفعال لها "[1] أي أن الأمية في الوقت الحالي إرتبطت بمدى الإلمام بالمعرفة التقنية و القدرة على استعمالها .

و ليس بالضرورة أن يكون كل أفراد المجتمع متخصصين في التقنيات الرقمية و إنما يكفي وجود قاعدة معرفية تقنية كحد أدنى لدى الجمهور لتمكنهم من التعامل مع البرمجيات المتواجدة[2] , و هذا ما يعتبر عائقا كبيرا خاصة بالنسبة للدول التي تعرف تأخرا في استخدام التقنيات الرقمية في العملية التعليمية , يضاف لذلك عزوف الكفاءات عن العمل لدى المؤسسات الحكومية التي لا تهتم بالجانب التقني بشكل جيد مما ينجر عنه لجوء هذه الكفاءات إلى العمل لدى المؤسسات الخاصة التي تدفع بسخاء لجذب هذه الخبرات و الإستفادة منها[3] .

للحد من الأمية الرقمية بين فئة القضاة عمدت وزارة العدل إلى برمجة عمليات تكوينية لفائدة القضاة و الإطارات و الموظفين من 27 إلى 31 مارس 2022 , و في إطار التعاون مع المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية ببيروت لبنان تمت المشاركة من قبل قاضية في أشغال الإجتماع العاشر لمسؤولي الإدارات المتخصصة بتقنية المعلومات بالبيانات العامة في الدول العربية و ذلك يومي 29 و 30 مارس 2022 بمقر المركز ببيروت إذ تم في هذا الإجتماع معالجة مسألة المسؤولية المتعلقة بمنصات الإعلام الإلكتروني و الجرائم الإرهابية استخدام وسائل

[1]- بشرى حسين الحمداني , التربية الإعلامية و محو الأمية الرقمية , ط الأولى , دار وائل للنشر , عمان , 2015 , ص 220-223 .

[2]- جاب الله شافية , ملامح وأبعاد نجاح التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الدول النامية , مجلة دراسات الإقتصاد و التجارة المالية , مخبر الصناعات التقليدية , جامعة الجزائر 3 , مجلد 5 , عدد 2 , 2016 , ص 560 .

[3]- جاب الله شافية , المرجع نفسه , ص 560 .

التقنيات الحديثة في تسهيل إجراءات التحقيق و التقاضي و الأدلة الرقمية في المواد الجزائية[1].

و في سبيل تنفيذ برنامج التكوين المستمر و تحسين المستوى لفائدة الموظفين قام 23 موظفا من الإدارة المركزية بالمشاركة في دورة تكوينية حول التسيير الإلكتروني للوثائق و ذلك بالتاريخ الممتد من27 إلى 29 مارس 2022 بملحقة المدرسة لمستخدمي أمانات الضبط بالحراش و تهدف هذه الدورة إلى تمكين الموظفين المسؤولين عن مصلحة التسيير الإلكتروني للوثائق من التحكم الجيد في استخدام تطبيقة التسيير الإلكتروني للوثائق و الملفات القضائية و رقمنتها[2] .

المطلب الثاني : الصعوبات التقنية .

بالنسبة للقضاء الجزائري فإن العائق التقني هو أكبر تحدي يمكن مواجهته في سبيل تعميم الإستفادة من تقنية التقاضي الإلكتروني بالواقع العملي , ذلك أن الجزائر تعرف تذبذب و ضعف كبير في خدمات الإنترنت و الذي ينعكس سلبا على سير عمل العدالة فبدل تقديم خدمة سريعة جيدة و نوعية يتحول الأمر إلى عقبة أمام سير الإجراءات القضائية .

ضمن هذا المطلب سنتطرق إلى ضعف تدفق الإنترنت (الفرع الأول) , فضعف البنية التحتية المعلوماتية (الفرع الثاني) ثم أمن و سرية المعلومات الإلكترونية (الفرع الثالث) .

[1]- الموقع الرسمي لوزارة العدل , تاريخ الإطلاع 2022/04/05 , https://www.mjustice.dz/ar

[2]- الموقع الرسمي لوزارة العدل , المرجع نفسه , تاريخ الإطلاع 2022/04/05 .

الفرع الأول : ضعف تدفق الإنترنت .

على الرغم من أن شبكة الإنترنت تم التوسع فيها و تطويرها منذ السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية و كذا أوربا إلا أن الدول النامية بدأت في تطويرها بعد عشرين سنة تقريبا , أما بالنسبة للجزائر و منذ صدور المرسوم التنفيذي رقم 257/98[1] الذي يضبط شروط و كيفيات إقامة خدمات الإنترنت و استغلالها تم إنهاء إحتكار الدولة لخدمات الإنترنت مما أدى إلى تزايد المستخدمين غير أن هذا التزايد بالمقارنة مع عدد السكان جعل نسبة الإستخدام منخفضة[2], يليه صدور المرسوم التنفيذي307/2000 المعدل و المتمم[3] لهذا الأخير الذي أدخل تسهيلات عدة في سبيل تحسين جودة تدفق الإنترنت .

من بين المجهودات التي تم بذلها من أجل الرفع من تدفق الإنترنت بالجزائر القيام بشراكة مع العديد من الأجانب لتطوير خدمات الإنترنت منها المجموعة الألمانية التي إعتمدت على توظيف آخر التكنولوجيا المعتمدة في أوربا لدعم و تحسين قدرات الشبكة الجزائرية التي لا تزال تعاني من النقص و هذا ما لا يساعد على توفير خدمة تتوافق و قدرات الإستعمال الفعال للإنترنت[4].

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 257/98 , المؤرخ في 25 غشت 1998 , يضبط شروط و كيفيات إقامة خدمات الإنترنت و إستغلالها , ج.ر.ج.ج , الصادرة بتاريخ 26 غشت 1998 , عدد 63 , ص 5 .

[2]- عباس لحمر , عمار طهرات , المرجع السابق , ص 41 .

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 307/2000 , المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 , المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 257/98 الذي يضبط شروط و كيفيات إقامة خدمات الإنترنت و إستغلالها , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 15 أكتوبر 2000, عدد 60 , ص 15 .

[4]- عباس لحمر , عمار طهرات , المرجع السابق , ص 41 .

و قد كانت سرعة تدفق الإنترنت أحد محاور إجتماعات مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية لإيجاد حل فوري لمشكلات الشبكة في الجزائر , إذ أن ضعف تدفق الإنترنت يشكل عائقا أمام رقمنة القطاعات الحيوية منها قطاع العدالة[1] و في هذا الصدد بلغ مشتركو الإنترنت الثابت 3675926 وفق إحصائيات 31 جوان 2020 [2] .

إلا أنه بغض النظر عن نسبة ربط الأفراد بالإنترنت فإن تدفق هذه الأخيرة يبقى ضعيفا بالجزائر خاصة أوقات الذروة أين يكون عدد كبير من الأشخاص مرتبط بالشبكة و أحيانا يتوقف الربط نتيجة الضغط الناجم عن عدد المستخدمين الضخم [3] مما يستدعي القيام بالعديد من الإصلاحات قصد توفير التغطية الشاملة و الجيدة لشبكة الإنترنت .

الفرع الثاني : ضعف البنية التحتية المعلوماتية .

تتمثل البنية التحتية اللازمة لتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في مختلف الأجهزة و الحواسيب و المعدات التكنولوجية المستخدمة كوسيط إلكتروني في الإجراءات القضائية , و في الغالب تكون

[1]– عاطف قدادرة , تبون يضع " ضعف تدفق الإنترنت على رأس أولوياته " , إندبندنت عربية بودكاست, الإثنين أكتوبر 2020 , المقال موجود على الموقع : https://www.independentarabia.com/

[2]– الموقع الرسمي لوزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية , تاريخ الإطلاع 2022/04/06 , https://www.mpt.gov.dz

[3]– سفيان بطاطا , عبد الكريم بعداش , المرجع السابق , ص 419 .

هذه المعدات ذات تكلفة مرتفعة خاصة بالنسبة للدول النامية فضلا عن صعوبة ربطها و تشغيلها التي تحتاج لفنيين متخصصين في هذا المجال [1].

كما عمد المشرع إلى إنشاء مجموعة من الأجهزة التي تساعد في تسيير الخدمات المعلوماتية منها مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني تحت وصاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و هو هيئة عمومية ذات طابع علمي تقني تتمثل أنشطته في البحث و التطوير في مجال البيانات و العلوم التوثيقية و الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات , الإتصال , الشبكات و الإعلام الآلي التطبيقي[2] , و أيضا الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية و تطويرها بحيث تسعى إلى وضع الجزائر على درب التقدم و الإبتكار التكنولوجي و تطوير الحظائر التي تعمل على توفير البنية التحتية لمرافق الإستقبال لجعلها أماكن مميزة لجذب تركيز شركات تكنولوجيا الإعلام و الإتصال و يضاف إلى ذلك العمل على تعزيز الإبتكار و روح المبادرة لجذب الإستثمارات الأجنبية و نقل التكنولوجيا[3] .

الفرع الثالث : أمن و سرية المعلومات الإلكترونية .

أمن المعلومات من المواضيع ذات الأهمية البالغة في الوقت الحالي ذلك أنه يمس بشكل مباشر جياة كل المتعاملين بالوسائط الإلكترونية , و يعرف على أنه : " مجموعة المناهج و التقنيات

[1]- حايطي فاطيمة , المرجع السابق , ص 145 .

[2]- قريني فارس , واقع البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات بالجزائر , مجلة إيليزا للبحوث و الدراسات, جامعة الجزائر 3 , مجلد 3 , عدد 1 , 2019 , ص 52 .

[3]- الموقع الرسمي لوزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية , المرجع السابق , تاريخ الإطلاع 2022/04/08 .

و الأدوات التي تسمح بحماية موارد النظام المعلوماتي , من أجل ضمان توافر المعلومات , سريتها و سلامة محتواها " [1] , و يطلق عليه إسم الأمن السيبراني المشتق من الكلمة اللاتينية "سايبر" و معناها تخيلي أو إفتراضي [2] , و يعد أمن وسرية المعلومات الهاجس الأكبر الذي يواجه المتعاملين بالوسيط الإلكتروني مخافة ضياعها و إنتهاك سريتها و أمانها .

للحفاظ على أمن و سرية المعلومات الرقمية يحتم على الدولة إنشاء كادر من الأفراد لمواجهة الجريمة المعلوماتية مع توفير تقنيات تشفير البيانات المنقولة عبر الإنترنت إضافة إلى جدران الحماية النارية و برامج مكافحة الفيروسات[3] , و هذا فضلا عن الحماية القانونية التي تفرض عقوبات على المعتدين على هذه البيانات الرقمية على غرار القانون 04/09 .

بالجانب العملي حرصت وزارة العدل على إجراء عمليات تكوينية مبرمجة لفائدة القضاة و الإطارات و الموظفين في إطار التعاون مع البرنامج الأوربي لمكافحة الجريمة السبيرانية بمشاركة 22 قاضيا مكونا في مجال الجريمة المعلوماتية بالجزائر و ذلك خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 31 مارس 2022 , بحيث يعمل هذا التكوين على المساهمة في تعميق قدرات و معارف القضاة

[1]– نوفيل حديد ,كريبط حنان , أمن المعلومات و دوره في مواجهة الإعتداءات الإلكترونية على نظام معلومات المؤسسة, مجلة المؤسسة , كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , جامعة الجزائر 3 , عدد 3 , 2014 , ص 197 .

[2]– عادل موسى عوض جاب الله , وسائل حماية الأمن السيبراني دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالنظم المعاصرة , المجلة العلمية كلية الشريعة و القانون , أسيوط , جامعة الأزهر , مصر , عدد 34 , جزء 3 , يناير 2022 , ص 2242 , للإطلاع زيارة الموقع الإلكتروني لجامعة الأزهر https://jfsu.journals.ekb.eg

[3]– عادل موسى عوض جاب الله , المرجع نفسه , ص 2242 .

في ميدان مكافحة الجريمة المعلوماتية من جهة وتمكين هؤلاء القضاة المتخصصين و الإستعانة بهم في تكوين زملائهم القضاة من جهة أخرى[1] .

المطلب الثالث : الصعوبات التشريعية .

رغم المجهودات المبذولة من قبل المشرع الجزائري في سبيل تطبيق و تكريس التقاضي الإلكتروني بالجهاز القضائي الجزائري إلا أن القاعدة القانونية التي تنظم هذا الأخير لا زالت لم تحقق النتائج المرجوة منها لقصورها و تذبذبها خاصة ما تعلق منها بالإثبات و الدفع الإلكترونيين .

ضمن هذا المطلب سنتطرق للإثبات الإلكتروني (الفرع الأول) كعقبة أمام تجسيد آلية التقاضي الإلكتروني بالواقع العملي ثم الدفع الإلكتروني (الفرع الثاني) الذي يعد التحدي الأكبر بالنسبة للمسؤولين لغياب ثقافة الدفع الإلكتروني .

الفرع الأول : الإثبات الإلكتروني .

لا مجال للمطالبة أمام القضاء بحق غير قابل للإثبات و الأمر لا يختلف في إجراءات التقاضي الإلكترونية , و بالأخذ بعين الإعتبار أن الدعامة الإلكترونية هي أساس هذا الأخير وجب أن تتمتع بقدر من المصداقية كنضيرتها الدعامة الورقية لتكون ذات حجية معترف بها .

المشرع الجزائري في إطار مواكبته النهضة الإلكترونية أصدر القانون 04/15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين إذ ساوى بموجبه بين التوقيع التقليدي و التوقيع

[1]– الموقع الرسمي لوزارة العدل , المرجع السابق , تاريخ الإطلاع 2022/04/08 .

الإلكتروني من حيث القوة الثبوتية[1] , غير أن المشرع لم يحدد في هذا القانون مجال تطبيقه و لم يستثني أي نوع من المعاملات من الخضوع له مع الأخذ بعين الإعتبار عدم توافر الأجهزة الخاصة بالتوقيع الإلكتروني , يضاف لذلك عدم كفاية النصوص القانونية التي تجرم الإعتداء على التوقيع الإلكتروني بأي شكل كان[2] .

الفرع الثاني : الدفع الإلكتروني :

ساهمت ثورة تقنية المعلومات في تطوير وسائل الدفع خاصة في مجال التجارة الإلكترونية , إذ نظم المشرع الجزائري الدفع الإلكتروني[3] من خلال القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية و وضع فيه أحكاما تعنى بتنظيم المعاملات التجارية الإلكترونية من خلال العقد الإلكتروني الذي يوفر قدرا من الحماية لكلا طرفيه و هذا ما يحتاجه التقاضي بالوسائط الإلكترونية , غير أن هذا القانون لا يزال قاصرا فيما يتعلق بتوفير الحماية اللازمة للمتعاقدين بالطرق الإلكترونية[4] .

[1]- المادة 2: " التوقيع الإلكتروني : بيانات في شكل إلكتروني , مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى , تستعمل كوسيلة توثيق " , قانون رقم 04/15 , المؤرخ في 1 فبراير 2015 , يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 10 فبراير 2015 , عدد 6 , ص 6 .

[2]- بن عيرد عبد الغني , بضياف هاجر , المرجع السابق , ص 21 .

[3]- المادة 6: " وسيلة الدفع الإلكتورني : كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا اللتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد , عبر منظومة إلكترونية." , قانون رقم 05/18 , المؤرخ في 10 ماي 2018 , المتعلق بالتجارة الإلكترونية , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 16 ماي 2018 , عدد 28 , ص 5 .

[4]- بن عيرد عبد الغني , بضياف هاجر , ص 22 .

في سبيل تدعيم الدفع بوسائل الدفع الإلكتروني و تطبيقا لأحكام المادة 111 من قانون المالية لسنة 2020 [1] ألزمت وزارة التجارة التجار بوضع وسائل الدفع الإلكتروني تحت تصرف المستهلك و تمكينه من تسديد مبلغ مشترياته , مع إلزام التجار بالتقرب من مصالح بريد الجزائر أو البنوك أو المؤسسات المصرفية قصد تجهيز فضاءاتهم التجارية بوسائل الدفع الإلكتروني[2] .

و قد بلغ إجمالي عدد البطاقات المتداولة ب 13% خلال السداسي الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 بما يعادل 9,45 مليون بطاقة من بينها 30% مفعلة و بلغ عدد التجار عبر الإنترنت الذين إنضموا إلى منصة الدفع عبر الإنترنت 105 أي ما يعادل 118,75% بالمقارنة بنفس الفترة بالسنة التي سبقتها , أما عن عدد المعاملات عن طريق البطاقات البنكية عبر الإنترنت فقد بلغ 3574461 بطاقة [3] .

و أكد وزير المالية بمناسبة إشرافه على مراسم إبرام إتفاقية إطلاق الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت على الأهمية البالغة التي توليها الحكومة لتطوير الدفع الإلكتروني , إلا أن الأسباب التي

---

[1]– المادة 111 :"كل متعامل اقتصادي .....(بدون تغيير حتى) أن يضع تحت تصرف المستهلك وسائل الدفع الإلكتروني، قصد السماح له بناء على طلبه، بتسديد مبلغ مشترياته عبر حسابه البنكي أو البريدي المؤطن قانونا على مستوى بنك معتمد أو بريد الجزائر." , القانون رقم 14/19, المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 , المتضمن قانون المالية لسنة 2020 , ج.ر.ج.ج , عدد 81 , الصادرة في 30 ديسمبر 2019 , ص 40 , للإطلاع زيارة الموقع الرسمي لوزارة المالية : https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar

[2]– الموقع الرسمي لوزارة التجارة و ترقية الصادرات ,تاريخ الإطلاع 2022/04/08 https://www.commerce.gov.dz/ar

[3]– الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية , تاريخ الإطلاع 2022/04/08 , https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210807/215936.html

تحول دون تعميم إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني تبقى قائمة في ظل غياب الصرامة و الجدية اللازمة في تسيير هذا الأخير على الرغم من أنه يبقى الحل الوحيد لإمتصاص الملايين الموظفة في الأسواق الموازية و التي قدرها رئيس الجمهورية بأكثر من عشرة آلاف مليار دينار [1] .

[1]– سمية يوسفي , بالإشتراك الدفع الإلكتروني في مواجهة ذهنية الشكارة , الموقع الإلكتروني للموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية , تاريخ الإطلاع 2022/04/08 https://www.politics-dz.com

الخاتمة

في ختام هذه المذكرة نجد أن القضاء جهاز مهم يهدف إلى تحقيق العدل و حماية حقوق الأفراد و حرياتهم , و الجهاز القضائي في صورته التقليدية حتما سيقف عاجزا أمام تحقيق هذه الأهداف خاصة أثناء الظروف التي تعرقل سير عمله على غرار الظواهر الطبيعية و الظروف الصحية الناتجة عن إنتشار الأوبئة مثلا و هذه الأخيرة تمس بالعدالة الإجرائية على نحو يعرض حقوق المتقاضين للإنتهاك .

لا شك أن تطبيق التقاضي الإلكتروني يشكل خطوة نحو تطبيق العدالة الإجرائية بصورة أدق و على نحو أكثر فاعلية من التقاضي في شكله التقليدي , و ذلك نتيجة لإعتماد التقاضي الإلكتروني على الدعامة الرقمية و قيامه على الإستعانة بالوسيط الإلكتروني في تسيير و أداء إجراءاته .

الدولة الجزائرية كغيرها من الدول عمدت إلى إنتهاج أسلوب جديد في أداء عملها القضائي باللجوء إلى التقاضي الإلكتروني و ذلك بسنها القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة , غير أنه في ظل هذا القانون لم يتم إعتماد التقاضي الإلكتروني بشكل كبير بالمنظومة القضائية و إنما بصورة جد محتشمة إلا بعد التداعيات الصحية التي أفرزتها جائحة فيروس كورونا أين أصبح التقاضي الإلكتروني حتمية لا غنا عنها للحفاظ على إستقرار جهاز القضاء .

من خلال هذه الدراسة تتضح لنا مجموعة من النتائج هي كالآتي :

1- التقاضي الإلكتروني مفهوم حديث بالنسبة للقضاء الجزائري كانت بداية إعتماده ضعيفة إلى حد ما إلى غاية تدهور الظروف الصحية في الآونة الأخيرة أين تم إعتماده بشكل أكثر جدية .

2- التقاضي الإلكتروني يقوم على أساس استخدام الوسيط الإلكتروني في جميع معاملاته و مراحله .

3- استغناء التقاضي الإلكتروني عن الدعامة الورقية و إستبدالها بأخرى رقمية و الإضفاء عليها حجية و حماية قانونية .

4- تحقيق العديد من المزايا من خلال التقاضي الإلكتروني أهمها سرعة و سهولة الإجراءات القضائية على نحو يختصر الوقت و الجهد على المتقاضين من جهة وعلى أفراد الجهاز القضائي من جهة أخرى .

5- يلعب التقاضي الإلكتروني دورا كبيرا في حماية الشهود و الحفاظ على سرية هويتهم .

6- تجسيد التقاضي الإلكتروني يحتاج لوجود أرضية رقمية ثابتة و آمنة , دون إغفال المورد البشري الذي ينبغي أن يكون أكثر دراية باستعمال التقنة الحديثة .

7- التقاضي الإلكتروني لا ينتهك الحق في المحاكمة العادلة و لكن يبقى ذلك معلق على شرط توفير الوسائل التقنية ذات الدقة العالية خاصة أثناء المحاكمة أين يتم نقل مجريات المحاكمة بجودة عالية و دقة و وضوح جيد .

التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة تتمثل في :

1- عقد دورات تعليمية تدريبية للعاملين بقطاع العدالة للتمكن من استعمال التقنيات التكنولوجية التي يعتمد عليها التقاضي الإلكتروني في تطبيقه .

2- تضمين مادة التقاضي الإلكتروني ضمن المناهج التعليمية بشكل يجعل طلبة الحقوق أكثر دراية و خلق قاعدة أساسية يقوم عليها التقاضي الإلكتروني بإعتبارهم النواة الإساسية لمختلف الوظائف القضائية .

3- توفير بنية تحتية قوية تساعد على تفعيل التقاضي الإلكتروني من خلال تجهيز قاعات المحاكم بتقنيات حديثة ذات دقة عالية .

4- تحسين جودة تدفق شبكة الإنترنت حتى يتمكن المواطنون من الإستفادة من خدمات التقاضي الإلكتروني .

5- القضاء على الأمية الإلكترونية بإدراج مادة الإعلام الآلي ضمن البرامج التعليمية بصورة تمكن الأفراد من إكتساب قاعدة أساسية للتعامل مع الخدمة الإلكترونية المقدمة .

6- نشر و تشجيع ثقافة الدفع الإلكتروني بين المواطنين بإعتباره الأرضية التي يستند عليها التقاضي الإلكتروني في تجسيده بالواقع العملي .

7- العمل على سن نصوص قانونية أكثر دقة لتطبيق التقاضي الإلكتروني و السعي على أن تكون مقاربة للواقع العملي المعاش و مكملة لنقائصه و معالجة لمشاكله .

8- توسيع العمل بالآليات الإلكترونية و تقنيات الإعلام و الإتصال وجعلها تشمل كافة الجرائم و ليست حكرا على الجنح فقط .

قائمة المصادر و

المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولا : قائمة المصادر .

1- القرآن الكريم .

2- النصوص القانونية .

أ – الدستور :

- المرسوم الرئاسي رقم 442/20 , المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 , المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء 1 نوفمبر 2020 , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 30 ديسمبر 2020 , عدد 82 .

ب – المعاهدات و الإتفاقيات الدولية .

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان , إعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة , قرار رقم 217000 , الموؤرخ في 10 ديسمبر 1948 .

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية , قرار رقم 22000 (د.22), المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 , الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة , دخل حيز النفاذ في 33 مارس 1976 .

3- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

4- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد , المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة , بنيويورك في 31 أكتوبر 2003 .

5- الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية , الصادرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010 , الأمانة العامة لجامعة الدول العربية , دخلت حيز النفاذ في 05 أكتوبر 2013 .

ت – القوانين :

– القوانين العادية :

1- القانون رقم 15/04 , المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 , المعدل و المتمم للأمر 155/66 , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 10 نوفمبر 2004 , عدد 71 .

2- القانون رقم 04/09 , المؤرخ في 5 غشت 2009 , المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الإتصال و مكافحتها , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 16 غشت 2009 , عدد 47 .

3- القانون رقم 03/15 , المؤرخ في 1 فبراير 2015 , المتعلق بعصرنة العدالة , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 10 فبراير 2015 , عدد 6 .

4- القانون رقم 04/15 , المؤرخ في 1 فبراير 2015 , يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 10 فيراير 2015 , عدد 6 .

5- القانون رقم 12/15 , المؤرخ في 15 يوليو 2015 , المتعلق بحماية الطفل , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 19 يوليو 2015 , عدد 39 .

6- القانون رقم 05/18 , المؤرخ في 10 ماي 2018 , المتعلق بالتجارة الإلكترونية , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 16 ماي 2018 , عدد 28 .

7- القانون رقم 14/19 , المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 , المتضمن قانون المالية لسنة 2020 , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 30 ديسمبر 2019 , عدد 81 .

– الأوامر :

1- الأمر رقم 155/66, المؤرخ في 8 يونيو 1966 , المتضمن ق.إ.ج المعدل و المتمم , ج.ر.ج.ج , الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1966 , عدد 48 .

2- الأمر رقم 02/15 , المؤرخ في 23 يوليو 2015 , يعدل و يتمم الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 و المتضمن ق.إ.ج , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 23 يوليو 2015 , عدد 40 .

3- الأمر رقم 04/20 , المؤرخ في 30 غشت 2020 , يعدل و يتمم الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 و المتضمن ق.إ.ج , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 31 غشت 2020 , عدد 51 .

– المراسيم الرئاسية :

1- المرسوم الرئاسي رقم 55/02 , المؤرخ في 5 فبراير 2002 , المتضمن التصديق بتحفظ على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر2000 , ج.ر.ج.ج , الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2002 , عدد 9 .

2- المرسوم الرئاسي رقم 128/04 , المؤرخ في 19 أفريل 2004 , المتضمن التصديق بتحفظ على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد , ج.ر.ج.ج , الصادرة بتاريخ 16 أفريل 2004 , عدد 26 .

– المراسيم التنفيذية :

1- المرسوم التنفيذي رقم 257/98 , المؤرخ في 25 غشت 1998 , يضبط شروط و كيفيات إقامة خدمات الإنترنت و إستغلالها , ج.ر.ج.ج , الصادرة بتاريخ 26 غشت 1998 , عدد 63 .

2- المرسوم التنفيذي رقم 307/2000 , المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 , يضبط شروط و كيفيات إقامة خدمات الإنترنت و إستغلالها , ج.ر.ج.ج , الصادرة في 15 أكتوبر 2000 , عدد 60 .

– القوانين الأجنبية باللغة العربية :

- القانون رقم 292/20/02 , المتعلق بحالة الطوارئ الصحية , الصادر عن ج.ر.م , يوم 24 مارس 2020 , تحت رقم 6867 مكرر .

– المعاهدات والإتفاقيات باللغة الأجنبية :

1- Resolution n 51/162 , adopted by the General Assembly , Model Law on Electronic Commerce ,16 December 1966 .

2- Resolution n 56/80, adopted by the General Assembly , Model Law on Electronic Signatures of the United Nations Commission on International Trade Law ,12 December 2001 .

3- Resolution n 55/25 , adopted by the General Assembly , United Nations Convention against Transnational Organized Crime , 15 November 2000 .

4- Second Additional Protocol to the European Convention on Mutual Assistance in Criminal Matters , the Council of Europe , 8 November 2001 .

ثانيا : – قائمة المراجع :

1– المعاجم :

– إبن منظور , لسان العرب , دار المعارف , مصر , ب.س.ن .

1– الكتب العامة :

1– بشرى حسين الحمداني , التربية الإعلامية و محو الأمية الرقمية , ط الأولى , دار وائل للنشر , عمان , 2015 .

2– حاتم بكار , حماية المتهم في محاكمة معادلة دراسة تحليلية تأصيلية إنتقادية مقارنة في ضوء التشريعات الجنائية : المصرية – الليبية – الفرنسية – الإنجليزية – الأمريكية و الشريعة الإسلامية , منشأة المعارف , مصر , 1997 .

3– خالد ممدوح إبراهيم , أمن الجريمة الإلكترونية , الدار الجامعية , مصر , 2008 .

4 – علي محمد جعفر , شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية , ط الأولى , مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع , لبنان , 2004 .

5– عمار بو ضياف , المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي و المواثيق الدولية دراسة مقارنة , ط الأولى , جسور للنشر و التوزيع , الجزائر , 2010 .

6– نهلا عبد القادر المومني , الجرائم العلوماتية , دار الثقافة للنشر و التوزيع , عمان , 2010 .

2- الكتب المتخصصة .

1- أحمد هندى , التقاضي الإلكتروني بإستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي (دراسة مقارنة) , دار الجامعة الجديدة , مصر , 2014 .

2- حازم محمد الشرعة , التقاضي الإكتروني و المحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية و كفرع من فروع القانون بين النظرية و التطبيق , ط الأولى , دار الثقافة للنشر و التوزيع , الأردن , 2010 .

3- خالد ممدوح إبراهيم , التقاضي الإلكتروني الدعوى الإلكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم , دار الفكر الجامعي , ط الأولى , مصر , 2008 .

4- عبد العزيز بن سعد الغانم , المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة , دار جامعة نايف للنشر , السعودية , 2017 .

4- الرسائل الجامعية :

- رسائل الدكتوراه :

1- بن داود حسين , الشرعية الإجرائية كضمانة لحماية حقوق المتهم خلال مرحلة المحاكمة الجزائية , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر , باتنة 1 , 2018/2017 .

2- شيلي إلهام , دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية , رسالة دكتوراه مقدمة لنيال شهادة دكتوراه في العلوم

, تخصص علوم التسيير , كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف 1 , 2020/2019 .

3- ناهد يسرى حسين العيسوى , ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة , رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق , كلية الحقوق , جامعة عين الشمس , مصر , 2012 .

- مذكرات الماستر :

1- أقشيش العيفة , عبد اللاوي نورة , ضمانات المتهم أثناء مرحلتي التحري و التحقيق الإبتدائي , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر , تخصص قانون جنائي و علوم جنائية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة العقيد أكلي محند أولحاج , البويرة , فيفري 2015 .

2- تازي أمينة , ضمانات المتهم خلال مرحلة التحقيق الإبتدائي وفقا لتعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2018 , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر , تخصص قانون جنائي و علوم جنائية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الدكتور مولاي الطاهر , سعيدة , 2019/2018 .

3- جحا حورية , إجراءات المحاكمة عن بعد , مذكرة ماستر في الحقوق , تخصص قانون جنائي و علوم جنائية , قسم الحقوق , جامعة زيان عاشور , الجلفة , 2020/2019 .

4- سنان سليمان سنان الطياري الظهوري , إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإمراتي , بحث مقدم لإستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في القانون , كلية القانون , جامعة الشارقة , 2020/2019 .

5- عمر حسين علي الدليمي , الحماية القانونية للمستند الإلكتروني دراسة مقارنة , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , تخصص القانون العام , كلية الحقوق , جامعة الشرق الأوسط , عمان , 2019 .

6- عيسات إبتسام , النظام القانوني للمحكمة الإلكترونية , مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر, تخصص الإدارة و المالية , كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية , قسم العلوم القانونية والإدارية , جامعة زيان عاشور , الجلفة , 2017/2016 .

7-لريبي نبية , ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء إعتماد تقنية الإتصال عن بعد , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر , تخصص قانون جنائي و علوم جنائية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الدكترور مولاي الطاهر , سعيدة , 2021/2020 .

5- المقالات العلمية :

1- أشرف جودة محمد محمود , المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر , مجلة الشريعة و القانون , جامعة الأزهر , مصر, عدد 35 , جزء 3 , 2020 .

2- أحسن غربي , الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى مرفق العدالة في الجزائر , مجلة القانون الدستوري و العلوم الإدارية , المركز العربي الديمقراطي , ألمانيا , عدد 7 , 2020 .

3- أمل فوزي أحمد عوض , إلكترونية إجراءات التقاضي بالنظم القضائية المقارنة , المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية , جامعة عين الشمس , مصر , مجلد 5 , عدد1, 2021 .

4- أمير بو سماحية , وفاء شناتية , مستقبل تقنية المحاكمة عن بعد في ضوء الأمر 04/20 بين المواءمة المرحلية لجائحة كورونا و صعوبات الإستمرار بعدها , المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية , مخبر الدراسات القانونية البيئية , مخبر النشاط العقاري , جامعة الجيلالي , سيدي بلعباس , جامعة 8 ماي , قالمة , مجلد 58 , عدد 2 , 2021 .

5- بن أعراب محمد , حومر عبد الغاني , الحق في المحاكمة السريعة كأحد مقومات المحاكمة المنصفة , مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية , جامعة سطيف 2 , مجلد 7 , عدد 1 , 2021 .

6- بن عيرد عبد الغني , بضياف هاجر , التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات و التحديات , مجلة الدراسات و البحوث القانونية , جامعة إكس مرسيليا, جامعة أبو بكر بلقايد , فرنسا , تلمسان , مجلد 6 , عدد 2 , 2021 .

7- بن قارة مصطفى عائشة , الحماية الجزائية للمجال المعلوماتي للمؤسسة من جريمة الغش المعلوماتي , مجلة الحقوق و العلوم السياسية , جامعة عباس لغرور , حنشلة , عدد 11 جانفي 2019 .

8- ترجمان نسيمة , آلية التقاضي الإلكتوروني في البيئة الرقمية , مجلة علمية دولية محكمة , مخبر السيادة و العولمة , جامعة يحي فارس , المدية , مجلد 5 , عدد 2 , 2019 .

9- تومي يحيى , المثول عن بعد أمام المحاكم الجزائية عبر وسائل الإتصال المسموعة و المرئية في القانون الجزائري , مجلة الدراسات القانونية , مخبر السيادة و العولمة , جامعة يحيى فارس, المدية, مجلد 7 , عدد 2 , جوان 2021 .

10- جاب الله شافية , ملامح و أبعاد التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الدول النامية , مجلة دراسات الإقتصاد و التجارة المالية , مخبر الصناعات التقليدية , جامعة الجزائر 3 , مجلد 5 , عدد 2 , 2016 .

11- حايطي فاطيمة , نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي و تحديات القضاء الرقمي , مجلة الدراسات القانونية , مخبر تشريعات حماية النظام البيئي , جامعة إبن خلدون , تيارت , مجلد 7 , عدد 1 , 2021 .

12- خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المحاكمة عن بعد : سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات ؟ , مجلة العلوم القانونية و السياسية , مخبر الدراسات القانونية البيئية , جامعة قالمة , مجلد 12 , عدد 1 , أفريل 2021 .

13- دراجي بلخير , المحاكمة العادلة بين المواثيق الدولية و الإقليمية , مجلة العلوم القانونية و السياسية , جامعة جيجل , عدد 7 , جوان 2013 .

14- زعزوعة نجاة , بن قلة ليلى , المحكمة الإلكترونية بين المفهوم و التطبيق , مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية ,كلية القانون, جامعة تلمسان , مجلد 4 , عدد 2 , 2021 .

15- زيدان محمد , التقاضي الإلكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة " جائحة كورونا أنموذجا " , المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية , جامعة الجزائر 1 , مجلد 58 , عدد 2 , 2021 .

16- سفيان بطاطا , عبد الكريم بعداش , مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة تقييمية و مقارنة بتونس و المغرب باستعمال مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة , مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي , جامعة أمحند , مجلد 11 , 2020 .

17- صفاء أوتاني , المحكمة الإلكترونية (المفهوم و التطبيق) , مجلة جامعة دمشق , للعلوم الإقتصادية و القانوني , جامعة دمشق , مجلد 28 , عدد 1 , 2012 .

18- صفيان براهيمي , مكانة آلية المحادثة المرئية عن بعد في التعاون الدولي لمتابعة الجريمة , المجلة الأكاديمية للبحث القانوني , جامعة تيزي وزو , مجلد 12 , عدد 1 , 2021 .

19- صفيان محمد شديفات , التحقيق و المحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال Vidéoconférence , مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون , جامعة العلوم الإسلامية , الأردن , مجلد 42 , عدد 1 , 2015 .

20- عادل موسى عوض جاب الله , وسائل حماية الأمن السيبراني دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالنظم المعاصرة , المجلة العلمية , كلية الشريعة و القانون , جامعة الأزهر , أسيوط , مصر , عدد 24 , جزء 3 , يناير 2022 .

21- عباس لحمر , عمار طهرات , واقع تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في الجزائر و سبل إندماجها في الإقتصاد الجديد , مجلة الإقتصاد و المالية , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة مستغانم , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة الشلف , مجلد 4 , عدد 1 , 2018 .

22- عصماني ليلى , نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية , مجلة المفكر , جامعة وهران 2 , عدد 13 , فيفري 2016 .

23- عطار نسيمة , رهانات تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في ترقية خدمات مرفق القضاء , مجلة الدراسات الإعلامية , المركز الديمقراطي العربي , ألمانيا , عدد 6 , 2016 .

24- عمارة عبد الحميد , التقاضي الإلكتروني عن بعد " دراسة مقارنة " , مجلة العلوم الإجتماعية , جامعة الجزائر 1 , مجلد 5 , 2018 .

25- عمارة عبد الحميد , استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق و المحاكمة الجزائية , المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية , جامعة الجزائر 1 , مجلد 10 , عدد 3 , 2018 .

26- عمر عبد المجيد مصبح , ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء إعتماد تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية في دولة الإمارات دراسة مقارنة , مجلة كلية القانون الكويتية العالمية , جامعة الكويت , الكويت , عدد 24 , ديسمبر 2018 .

27- عمر لطيف كريم العبيدي , التقاضي الإلكتروني و آلية التطبيق دراسة مقارنة , مجلة تكريت للحقوق , جامعة تكريت , مجلد 1 , عدد 3 , آذار 2017 .

28- قحموص نوال , تفعيل تقنية المحاثة المرئية عن بعد في ظل الأزمة الصحية (جائحة كورونا) , دائرة بحوث الدراسات القانونية و السياسية , جامعة الجزائر 1 , مجلد 5 , عدد 2 , 2021 .

29- قريني فارس , واقع البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات بالجزائر , مجلة إيليزا للبحوث و الدراسات , جامعة الجزائر 3 , مجلد 3 , عدد 1 , 2019 .

30- لخضاري عبد الحق , ضمانات المحاكمة العادلة وفق نظام روما الأساسي و مدى مطابقتها لمعايير حقوق الإنسان , مجلة الدراسات القانونية و السياسية , جامعة تبسة , مجلد 6 , عدد 1 , جانفي 2020 .

31- لعراج مريم , جوادي إلياس , حق التقاضي و المثول أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي , مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية , مخبر العلوم و البيئة , المركز الجامعي لتامنغست , جامعة الوادي , مجلد 9 , عدد 4 , 2020 .

32- محفوظ عبد القادر , سويقي حورية , إنعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة , المجلة المصرية للدراسات القانونية و الإقتصادية , صادرة عن دار المنظومة , مصر, عدد 3 , 2015 .

33- محي الدين حسيبة , سماع الشهود عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بين الحق في الحماية و حقوق الدفاع , مجلة البحوث و الدراسات القانونية و الإقتصادية , جامعة البليدة 2 , عدد 10 , ب.س.ن .

34- نوفل حديد , كريبط حنان , أمن المعلومات و دوره في مواجهة الإعتداءات الإلكترونية على نظام معلومات المؤسسة , مجلة المؤسسة , كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , جامعة الجزائر 3 , عدد 3 , 2014 .

35- هدي عبدلي الكعابي , محمد الجراوي , التقاضي عن بعد , مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية و السياسية , ب.ذ.م , عدد 1 , 2016 .

36- ونوغي نبيل , الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري , مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية , جامعة زيان عاشور , الجلفة , مجلد 4 , عدد 3 , سبتمبر 2019 .

6- المواقع الإلكترونية :

1- حنان المنيعي , تقنية المحاكمة عن بعد : أية ضمانات لمبادئ المحاكمة العادلة , مجلة القانون و الأعمال ,

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:bZakE7_3V1IJ:https://www.droitetentreprise.com/+&cd=1&hl=ar&ct=c

2- سمية يوسفي , بالإشتراك الدفع الإلكتروني في مواجهة ذهنية الشكارة , الموقع الإلكتروني للموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية ,

https://www.politics-dz.com

3-محمد أمين مروان , التقاضي عن بعد أية ضمانات لمبادئ المحاكمة العادلة في ضوء مسودة مشروع قانون الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية , كلية الحقوق بالسويسي , جامعة محمد الخامس , الرباط , المغرب , موقع المنصة القانونية ,

http://www.sajplus.com

4- محمد زرفاوي , المحاكمة عن بعد كإجراء مسهل للوقاية من إنتشار وباء كورونا , مجلة القانون و الأعمال , الموقع السابق .

5- ميموني حاجي , التقاضي عن بعد

https://www.academia.edu

6- هيشام بن الشريفي , الحكامة القضائية و حقوق الإنسان في حالة الطوارئ الصحية , مجلة القانون و الأعمال , الموقع السابق .

7-الموقع الرسمي لجامعة نواف العربية

https://nauss.edu.sa/ar-sa/Pages/default.aspx

8- الموقع الرسمي لجامعة الأزهر

https://jfsu.journals.ekb.e

9- الموقع الرسمي لهيأة الأمم المتحدة

https://news.un.org/en/

10-الموقع الرسمي للإتحاد الأوربي

https://www-coe-int.translate.goog/en/web/conventions/full-list1?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=nui,sc

11- الموقع الرسمي لوزارة العدل

https://www.mjustice.dz/ar/

12- الموقع الرسمي لوزارة التجارة و ترقية الصادرات

https://www.commerce.gov.dz/ar

13- الموقع الرسمي لوزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية

https://www.mpt.gov.dz

14- الموقع الرسمي لوزارة المالية

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar

15- الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية

http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx

16- الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية

https://news.radioalgerie.dz/ar

17- الموقع الإلكتروني لجريدة إندبندنت العربية

https://www.independentarabia.com

18- الموقع الرسمي لدار المنظومة

http://mandumah.com/

19- الموقع الرسمي للجريدة المغربية الرسمية

http://www.sgg.gov.ma/arabe/BulletinOfficiel.aspx

20 - https:/Legal.un.org

7- مقال صحفي :

– عاطف قدادرة , تبون يضع " ضعف تدفق الإنترنت على رأس أولوياته ", إندبندنت العربية, الإثنين أكتوبر 2020 .

الفهرس

الصفحة

سورة الإسراء الآية 80..... أ

شكر و تقدير ..... ب

الإهداء ..... ج

قائمة المختصرات ..... د

مقدمة 1

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني 8

المبحث الأول : مفهوم التقاضي الإلكتروني 9

المطلب الأول : تعريف التقاضي الإلكتروني 9

الفرع الأول : المدلول اللغوي 9

الفرع الثاني : المدلول الإصطلاحي 10

المطلب الثاني : خصائص و صور التقاضي الإلكتروني 11

الفرع الأول : خصائص التقاضي الإلكتروني 11

الفرع الثاني : صور التقاضي الإلكتروني 16

المبحث الثاني : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني و متطلباته 18

المطلب الأول : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني 18

الفرع الأول : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في القانون الدولي 19

الفرع الثاني : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في القانون الداخلي للدول 24

المطلب الثاني : متطلبات التقاضي الإلكتروني 32

الفرع الأول : المقومات التقنية 33

الفرع الثاني : المقومات القانونية 37

الفرع الثالث : المقومات البشرية 40

الفصل الثاني : الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني بالجزائر و صعوبات تطبيقه ... 44

المبحث الأول : ضوابط التقاضي الإلكتروني وفق التشريع الجزائري 46

المطلب الأول : الأساس القانوني للتقاضي الإكتروني في التشريع الجزائري 46

الفرع الأول : الأمر رقم 02/15 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية 47

الفرع الثاني : القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة 48

الفرع الثالث : القانون رقم 12/15 المتعلق بحماية الطفل 48

الفرع الرابع : الأمر رقم 04/20 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية 49

المطلب الثاني : شروط التقاضي الإلكتروني حسب التشريع الجزائري 50

الفرع الأول : الشروط الموضوعية 51

الفرع الثاني : الشروط التقنية 54

المطلب الثالث : المظاهر الإجرائية لسير التقاضي الإلكتروني 56

الفرع الأول : رفع وبرمجة الدعوى إلكترونيا 56

الفرع الثاني : استخدام التقنية من طرف جهتي التحقيق و الحكم 57

الفرع الثالث : استخدام التقنية بناءا على طلب أحد الخصوم 58

الفرع الرابع : استخدام التقنية بناءا على طلب النيابة العامة 58

المبحث الثاني : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة..... 59

المطلب الأول : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة التحقيق 59

الفرع الأول : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على الحق في الدفاع 60

الفرع الثاني : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على سرية إجراءات التحقيق 62

الفرع الثالث : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على سرعة الإجراءات القضائية 63

المطلب الثاني : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة المحاكمة 64

الفرع الأول : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على مبدأ العلنية 64

الفرع الثاني : أثر إعتماد التقاضي الإلكتروني على مبدأ الوجاهية 66

المبحث الثالث : صعوبات تطبيق التقاضي الإلكتروني 68

المطلب الأول : الصعوبات البشرية 68

الفرع الأول : ضعف الثقة في العامل الإلكتروني 69

الفرع الثاني : الأمية الإلكترونية 69

المطلب الثاني : الصعوبات التقنية 71

الفرع الأول : ضعف تدفق الإنترنت 72

الفرع الثاني : ضعف البنية التحتية المعلوماتية 73

الفرع الثالث : أمن و سرية المعلومات الإلكترونية 74

المطلب الثالث : الصعوبات التشريعية 76

الفرع الأول : الإثبات الإلكتروني 76

الفرع الثاني : الدفع الإلكتروني 77

خاتمة 81

قائمة المصادر و المراجع 86

الفهرس 105

الملخ

ص

التقاضي الإلكتروني آلية مستحدثة تعنى بتسيير العمل القضائي على نحو سلس و بوتيرة منتظمة و هو ضرورة حتمية فرضتها عملية التحول إلى عصر التقنية و الرقمنة المعلوماتية بحيث يعتمد التقاضي الإلكتروني في تطبيقه على وسيط إلكتروني يتمثل في وسائل الإعلام والإتصال الحديثة, و نتيجة للمردودية التي تعود على إنجاز العمل القضائي في ظل إتباع التقاضي الإلكتروني لجأت مختلف الدول إلى إعتماد هذا الأخير كأسلوب متبع في إدارة مرفق القضاء ولم يختلف الأمر بالنسبة للجهاز القضائي الجزائري إذ عمل هو الآخر على إنتهاج التقاضي الإلكتروني كآلية لعصرنة قطاع العدالة و يظهر ذلك من خلال القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة و كذا الأمر 04/20 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية .

الكلمات المفتاحية :

التقاضي الإلكتروني – عصر التقنية – الوسيط الإلكتروني – عصرنة قطاع العدالة .

Abstract :

Electronic litigation is a new mechanism concerned with the smooth running of judicial work and at a regular pace, which is an imperative necessity imposed by the process of transition to the era of technology and information digitization, so that electronic litigation depends in its application on an electronic medium represented in the modern media and communication, and as a result of the profitability that accrues to the achievement Judicial work in

light of the adoption of electronic litigation, various countries have resorted to adopting the latter as a method used in the management of the judicial facility, and the matter was not different for the Algerian judicial system, as it also worked on the adoption of electronic litigation as a mechanism to modernize the justice sector, and this appears through Law 15/03 related to modernization Justice, as well as Ordinance 04/20 amending and supplementing the Code of Criminal Procedure.

key words :

Electronic litigation - the age of technology - the electronic medium - the modernization of the justice sector.